بيان السيد الدكتور وزير المالية
أمام مجلس النواب

فبراير ٢٠٢١

بيان السيد الدكتور وزير المالية
أمام مجلس النواب فى الفصل التشريعى الجديد
فبراير ٢٠٢١

السيد المستشار/ حنفى جبالى – رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة النواب المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله

اسمحوا لى بدايةً أن أتقدم لحضراتكم جميعاً بخالص التهنئة على ثقة الشعب المصرى فى حضراتكم بانتخابكم لتمثيله فى مجلس النواب، كما أتقدم بالتهنئة للسادة الأعضاء المُعَيَّنين على ثقة القيادة السياسية واختيارهم لعضوية مجلس النواب المصرى الذى يمثل صرح الديمقراطية والسلطة التشريعية في مصر. فخالص الدعاء لحضراتكم جميعاً بالتوفيق والسداد فى هذا الفصل التشريعى الجديد.

كما لا يفوتُنى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مجلس النواب في الفصل التشريعى السابق وعلى رأسه الأستاذ الدكتور/ على عبد العال، وذلك على تعاونه المثمر والبناء مع وزارة المالية في مناقشة مشاريع القوانين المالية التي كان لها أثر إيجابى فى إحداث الاستقرار الاقتصادي الذى تشهده مصر، حيث صَدَرَ خلال الفصل التشريعى المنقضى عددٌ كبير من القوانين المالية التي أعدتها الحكومة ووزارة المالية، وجَرَت مناقشتُها من خلال اللجان النوعية بالمجلس خلال الأعوام الماضية وخاصة لجنة الخطة والموازنة وعلى رأسها العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ حسين عيسى.

السيد المستشار رئيس المجلس الموقر
السيدات والسادة النواب الأفاضل

إنه ليشرفنى أن أقف أمام نواب الشعب المصرى، لا لأعرض على سيادتكم إنجازاتٍ شخصية، ولكن لأوضح حقائقَ وأرقاماً وإنجازاتٍ تُبيّن الموقف المالى والاقتصادى المصرى

والإصلاحات التشريعية والهيكلية والبنية التحتية التي تمت خلال المرحلة السابقة والراهنة بوزارة المالية، والرؤية المستقبلية لوزارة المالية للمرحلة القادمة بإذن الله.

دعنى أقول أنه لا يُخطِئ مَن يُطلق على الأعوام الأخيرة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ سنواتِ البناء، ذلك لأنها جاءت بعد فترة عصيبة مرت بها مصر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنياً، استنزفت الكثير من مواردها وأنهكت الدولة واقتصادها، الأمر الذى بَاتَ لِزَامًا معه إعادة بناء الاقتصاد المصرى. ولقد كان التحدى الأكبر أن يكون هذا البناء قائمًا على أُسُسٍ سليمة تتلافى أخطاء الماضى وتعالج المشكلاتِ المتجَذِّرة علاجًا ناجعًا يقتحمُ مواطنَ الداء المسكوتِ عنها ليُحدِث فيها التغييرات الجِذرية والإصلاحاتِ الهيكلية اللازمة.

لقد شَهِدَتْ تلك السنوات الأخيرة صياغةَ برنامجِ الإصلاحِ الاقتصادى المصرى الذى جرى تصميمُهُ بدقةٍ ليضعَ مصر فى مقدمةِ الدولِ الأسرعِ نموًا على مستوى الاقتصادات الناشئة. كانت بحق سنواتِ البناءِ لِمَا شهدته من مشروعاتٍ كبرى غيرِ مسبوقة فى مصر على مدار الخمسين عامًا الماضية فى مُختلِفِ مناحى التنمية، تَضَافَرَتْ فيها جهودُ أجهزةِ الدولة المصرية بِأَسْرِها، ولولا توفيق الله أولاً، ثم الإرادةُ السياسيةُ القويةُ والشجاعة، ومساندةُ الشعبِ المصرى الأصيل وتَفَهُمُهُ لمقتضياتِ هذه المرحلةِ الدقيقةِ من تاريخِ الوطن، لَمَا استطاعت الحكومة التنفيذَ المتقنَ لهذا البرنامج الوطنى الشامل.

ولَمَّا كانت طبيعةُ عملِ وزارةِ المالية تتركزُ فى رسم ومتابعة تنفيذ السياسة المالية بما يحقق الأهدافَ الاقتصادية للدولة، والتى تتركز فى تحقيق معدلات نموٍ اقتصادى تصاعديةٍ ترتفعُ عامًا بعد عامٍ، وخفضِ معدلاتِ البطالةِ والتضخم والفقر، فقد بذلتْ وزارة المالية خلال تلك الأعوام الأخيرة كل وُسعَهَا لإدارةِ الماليةِ العامة للدولةِ ساعيةً سَعيًا حثيثًا إلى تدبيرِ الموارد المالية اللازمة لتلبيةِ الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وتمويلِ المشروعات القومية التى تنفذها مختلِفُ الوزاراتِ والمحافظاتِ والأجهزةِ المعنيةِ بالدولة بما يعود بفائدة كبيرة على رفع معدلات النمو الاقتصادى وزيادة فرص التشغيل، وهذا كله إلى جانب الحفاظ على انضباط المالية العامة للدولة من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تحقيق فائض أولى في حدود ٢٪ سنوياً، والخفض التدريجى لمعدلات عجز الموازنة العامة للدولة، والسيطرة على معدلات الدين إلى الناتج المحلى وعبء خدمة هذا الدين من إيرادات الدولة.

كما قامت وزارةُ المالية فى الوقت ذاتِهِ بتنفيذِ مشروعاتِ تطويرٍ طموحةٍ فى شتى مجالات عملِها، امتدت لتشمل تحديثَ وتطوير نظم إدارة المالية العامة لإحكام الرقابة على المال العام، وأسلوبَ إعدادِ وتنفيذِ الموازنةِ العامةِ للدولة، ومتابعةَ التدفقاتِ النقديةِ فى الحساباتِ الحكومية، واستيداءَ حقوقِ الخزانة العامة، وترشيدَ الإنفاقِ الحكومى، وزيادةَ الإيراداتِ العامةِ وميكنة الضرائب والجمارك وإدارة المالية العامة، وغيرَهَا من المشروعات القومية الضخمة.

ومنذُ أن كنت نائباً لوزير المالية في مارس ٢٠١٦ ثم كُلِّفْتُ بمسئوليةِ وزارة المالية في يونيو ٢٠١٨، كان التركيزُ مُنصَبَّاً على مواصلةِ تنفيذِ برنامج الإصلاح الاقتصادى وبعد تولى الحكومة الحالية المسئولية، لتَستَكمِلَ مسيرةَ سابِقتِها، ولتؤكدَ على أنَّ السياساتِ والبرامجَ التى تمت صياغتُها فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ لابد أنْ تُستَكملَ بما يحققُ الأهدافَ الاستراتيجيةَ المرجوةَ لمصر.

وقبل أن أتحدثَ عن جهودِ وزارةِ الماليةِ خلالَ الفترة منذ يونيو عام ٢٠١٨ حتى الآن، لابد أن أشير إلى أن القيادةَ السياسيةَ ومُنذ عام ٢٠١٤، والحكومات التى تحملتْ المسئوليةَ مُن ذلك الحين، قد أخذتْ على عاتِقِهَا مسئولياتٍ جِسَام، وقامت بواجبها لعبورِ تلك المرحلةِ العصيبةِ بمصر بسلام. فقامت الحكومةُ، مدعومةً بتأييد ودعم السيد رئيس الجمهورية الرئيس عبدالفتاح السيسى والشعب المصرى العظيم، بصياغةِ البرنامجِ الاقتصادى بالتنسيقِ مع وزاراتِ المجموعةِ الاقتصادية والبنك المركزى، بما يحققُ الأهدافَ الاستراتيجيةَ لمصرَ على المديينِ القصير والمتوسط مع وضعِ خطةٍ زمنيةٍ مُحكمةٍ للتنفيذ.

وقد ارتكز برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى على ثلاثةِ محاورَ أساسية:

أولاً: استعادة استقرار الاقتصاد الكلي لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام قادر على خلق فرص عمل لائقة وخفض معدلات البطالة وتحسين حياة المواطنين

ثانياً: تعميق الإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

ثالثاً: تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وتوفير الحماية الكافية للطبقات الأكثر فقراً في المجتمع، من خلال شبكات أمان اجتماعى أكثر كفاءة وأفضل استهدافاً لتخفيض نسب الفقر وتحسين ظروف معيشة أهلنا في كل ربوع مصر.

وانطلاقاً من البرنامج الاقتصادى المصرى، وضعت وزارة المالية خُطَّتَهَا الاستراتيجيةَ التى اشتملت على حُزمةٍ من الإصلاحاتِ الهيكلية على مستوى السياسات المالية الكلية، ضَمَّتْ أهدافًا وبرامجَ ومشروعاتٍ وأُطُراً تنفيذيةً على نحوٍ دقيقٍ، تبتغى الوصول إلى ثلاثِ غاياتٍ هى:

- تحقيق الاستقرار المالي والسيطرة على عجز الموازنة العامة، والدين العام
- تحقيق الكفاءة والفَعَالية في جمع وتخصيص وصرف الموارد العامة للدولة
- الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستدام يستهدف خلق المزيد من فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين والخدمات المُقدمة لهم.

ودعونى أجيب عن سؤال واستفسار يدور في أذهاننا جميعاً ألا وهو: هل المؤشرات وتحسنها هو ما سوف يحسن مستوى معيشة المواطنين؟ وكيف يترجم تحسن تلك المؤشرات إلى واقع ملموس يشعر به المواطن؟ وهنا أقول أ، تحسن تلك المؤشرات هو ما يجعلنا أولاً وبإذن الله وتوفيقه أن نمنع الأسوء أن يتحقق وأيضاً وبإذن الله وتوفيقه يمكننا من العمل على تحسين الأوضاع المعيشية.

ومن أجل تحقيق هذه الغايات اتخذت وزارة المالية حُزمةً من إجراءاتِ تحسينِ المؤشراتِ المالية الكلية على جانبى الإيرادات والمصروفات العامة. ولقد آتتْ هذه الإجراءاتُ ثمارَهَا وظهرتْ نتائِجُها فى تَحسُّنِ المؤشرات المالية الكلية التى يشهدها الاقتصاد المصرى الآن رغم جائحة فيروس كورونا المستجد، بشهادة المؤسسات المالية العالمية، ويظهر ذلك من خلال الآتى:

- أخذ العجزُ الكلى للموازنة العامة فى الهبوط تدريجياً كنسبة للناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى المعدلات المستهدفة وفى بعض الأحيان إلى أفضل من المستهدفة، فبعد أن كانت نسبة العجز ١١,٤٪ فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، انخفضت إلى ٧,٩٪ فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ رغم انتشار الجائحة.

البيان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١١,٤	١٢,٥	١٠,٩	٩,٧	٨,٢	٧,٩

- ولأول مرة منذ ما يزيد عن ١٥ عامًا تحقق الموازنة العامة فائضاً أولياً بلغ نحو ١٠٣,١ مليار جنيه بنسبة ١,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، وبلغ نحو ١٠٥,٦ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة ١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى لتحتلَ مصرُ المركز الثاني بين الاقتصادات الناشئة في أداء مؤشر (الميزان الأولى).

البيان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠
العجز (الفائض) الأولي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٥-	٣,٥-	١,٨-	٠,١	١,٩	١,٨

- كما احتلت مصر المركز الأول في مؤشر (خفض المديونية) بعد نجاحها في خفض دين أجهزة الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلى بنحو ١٨٪ في عامين فقط. فبعد أن كانت هذه النسبة ١٠٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٧، انخفضت إلى نحو ٩٠,٢٪ بنهاية يونيو ٢٠١٩ ثم واصلت الانخفاض لتصل إلى ٨٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ رغم الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد حيث كانت توقعاتنا أن يكون ٨٢٪ من الناتج المحلى في ٢٠٢٠/٦/٣٠. ويرجع هذا التحسن إلى التطور الإيجابى فى المؤشرات المالية وتحقيق فائض أولى، بجانب إجراء التسوية المالية بين الخزانة العامة وصناديق المعاشات والتي سأوضحها بعد قليل، وذلك على الرغم من كافة الضغوط التي تتعرض لها الموازنة العامة على جانبي الموارد والاستخدامات.

البيان	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠
دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى (%)	٩٣,١	١٠٢,٨	١٠٨,٠	٩٧,٢	٩٠,٢	٨٨

- تصدرت مصرُ المنطقة العربية والعديد من دول العالم بمعدل نمو ٥,٦٪ خلال العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩، وهو الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، ومن أعلى المعدلات أيضًا بين الأسواق الناشئة. كما حققت مصرُ ثانى أكبر معدل نمو اقتصادى بين الاقتصادات الناشئة فى العالم فى ظل هذه الجائحة العالمية فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل نمو بلغ ٣,٦٪.

البيان	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦

- زاد هذا التحسن فى المؤشرات المالية من قدرةِ وزارة المالية على المحافظة على مستهدفات السياسة المالية من خلال التوازن بين معدل نمو الإيرادات والمصروفات العامة. حيث أنه وبالرغم من جائحة كورونا استطاعت الموازنة العامة للدولة في النصف الأول من العام المالى من زيادة معدل نمو الإيرادات بنحو ١٩٪ مقارنة بالنصف الأول من العام المالى السابق والذى لم يكن متأثراً بجائحة كورونا وخفض المصروفات خلال نفس الفترة بمعدل ١٠٪ و من المتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي للإيرادات بنحو ١٧,٢٪ ومعدل نمو المصروفات بنحو ١٥,١٪ خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- ولولا جائحة كورونا لكنا اليوم نتحدث عن أننا نشهد في هذا العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى فائض أولى و٦,٣٪ عجز كلى وأقل من ٨٠٪ دين وأكثر من ٦٪ نمو في الناتج المحلى الإجمالى.
- ولقد جاء مردود هذه الإصلاحات الهيكلية في السياسات المالية والاقتصادية جلياً فى التقييمات والتصنيفات الائتمانية لجمهورية مصر العربية وفى التقارير المالية الدولية التي

تصدر عن المؤسسات المالية المرموقة على مستوى العالم لاسيما في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، ومن ذلك ما أصدرته مؤسسات التقييم السيادى الدولية (فيش، وموديز، وستاندرد آند بورز) من تقارير فى مايو، ويونيو، وأكتوبر وديسمبر ٢٠٢٠ والتى أبقت فيها على تصنيف مصر دون أي تخفيض وأيضاً النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري رغم الجائحة وكانت مصر الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي استطاعت تحقيق ذلك ومن الدول القليلة على العالم في ذلك.

وهنا يأتى مرة أخرى السؤال المتكرر دائماً..... ما هو عائد هذا التحسن فى المؤشرات المالية والاقتصادية على المواطن المصرى البسيط؟

والإجابة عن هذا السؤال تقودُنا إلى الحديث عن جهود وزارة المالية في إطار برنامج الحكومة منذ عام ٢٠١٨ حتى الآن والتي تستهدف إلى فرص عمل وتحسين معيشة المواطن المصرى بشكل مباشر في المقام الأول، بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفَعَالية في جمع وتخصيص وصرف الموارد العامة للدولة، وهو ما يعود أيضاً على المواطن في النهاية من خلال زيادة فرص التشغيل وتحسين جودة الحياة.

عملتْ وزارةُ المالية جاهدةً بالتعاون مع كافة الوزارات المعنية فى الحكومة المصرية من أجل تحقيق الانضباط المالى، ورفع كفاءة أداء الموازنة العامة، وحسن إدارة التدفقات النقدية على مستوى الدولة ككل، وتطوير آليات عمل الخزانة العامة من خلال حُزمة من الإجراءات الإصلاحية فى هيكل السياسة المالية، والتي انعكست بالإيجاب على الحياة الاقتصادية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، ويمكن إيجاز أبرز ما تم من جهود في هذا الإطار على النحو الآتى:

أولاً: جهود إصلاح برامج الدعم والحماية الاجتماعية

- بذلت وزارة المالية جهوداً متواصلة لإحداثِ إصلاحٍ هيكلى فى برامج الدعم والحماية الاجتماعية تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية باتخاذ إجراءاتٍ تُصَحِّح التشوه الحادث فى الدعم الحكومى، وتُراعى فى الوقت ذاته تخفيفَ الآثار السلبية لهذا الإصلاح على المواطنين وعلى الأخص الفئات ذات الدخول المنخفضة، وذلك من خلال إعادة توجيه جانب مما يتم توفيره من دعم الطاقة إلى حماية الطبقات الأقل دخلاً.
- فكانت البداية بوضع خُطة لترشيد دعم الطاقة استهدفت الوصول بأسعار بيع المنتجات البترولية الرئيسية في السوق المحلية إلى معدلات تغطى التكلفة المرتبطة بتوفير تلك

المنتجات من قبل الهيئة العامة للبترول باستثناء بعض المنتجات التى تستهلكها بشكل أساسى الفئات الأقل دخلاً كالبوتاجاز. وباستكمال مراحل المنظومة تمكنت الحكومة من خلق وفر مالى يسمح بزيادة المخصصات المالية الموجهة برامج التنمية البشرية خاصةً الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمارات لخلق المزيد من فرص العمل. فانخفضت تكلفة دعم المواد البترولية تدريجياً فى الموازنة العامة من ١٢٠,٨ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٣٦,٧٪ من إجمالي قيمة الدعم إلى ٢٨,٢ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنسبة ٨,٦٪ من إجمالي الدعم بالموازنة العامة للدولة.

مليار جنيه

بيـــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠
دعم المواد البترولية	٧٣,٩	٥١,٠	١١٥,٠	١٢٠,٨	٨٤,٧	١٨,٧	٢٨,٢
معدل النمو (%)	--	٣١,٠-	١٢٥,٥	٥,٠	٢٩,٩-	٧٧,٩-	٥٠,٨
النسبة إلى إجمالي الدعم	٣٧,٢	٢٥,٤	٤١,٦	٣٦,٧	٢٩,٥	٨,٣	٨,٦

- أعدت وزارة المالية برامج الدعم والحماية الاجتماعية، مع توقعات الإنفاق العام على هذه البرامج خلال الأعوام المالية الثلاثة التالية (٢٠٢١/٢٠٢٠ – ٢٠٢٤/٢٠٢٣) حتى يتسنى وضع استراتيجيات وسيناريوهات ملائمة تتوافق مع الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة والتي من أهمها تحسين مستوى معيشة المواطن المصري ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقراً والمهمشة.
- كما تم إصلاح منظومة دعم السلع التموينية منذ مطلع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ باستحداث منظومة نقاط الخبز بتكلفة إضافية قدرها ٤,٤ مليار جنيه. وزيادة الدعم النقدي الشهرى للفرد على بطاقات التموين من ١٥ جنيهًا فى يوليو ٢٠١٥، إلى ٥٠ جنيهًا في العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٣٣٣٪ وبقيمة ٨٥ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة.
- كما تمت زيادة مخصصات الدعم النقدى الذى يشمل معاش الضمان الاجتماعى، وبرنامجى تكافل وكرامة حيث زادت مخصصات الدعم النقدى فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ لصرف معاش الضمان الاجتماعي لعدد ١,٥ مليون أسرة مع زيادة

فئات المعاش لتتراوح بين ٣٢٣ و٤٥٠ جنيهًا شهريًا (بدلاً من فئات تتراوح بين ٢١٥ و٣٠٠ جنيه شهريًا) بتكلفة إضافية بلغت ١,٨ مليار جنيه. وشهدت مخصصات معاشات برنامجى تكافل وكرامة زيادات خلال الأعوام الستة الأخيرة بنحو ٢٠٠٪ حيث أصبحت تغطى نحو ٣,٨ مليون أسرة مستفيدة في العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠. وقد تم تخصيص مبلغ ١٩ مليار جنيه للدعم النقدى فى موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل مبلغ ٦,٧ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

مليار جنيه

بيـــــان	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ *٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١
الـــدعم النقـــدى (الضـــمان الاجتمـاعى وتكافـل وكرامة)	٦,٧	٨,٨	١٣	١٧,٥	١٧,٥	١٨,٥	١٩
معدل النمو	--	٦,٠	٥,٦	١٣٣,٣	٠,٠	٥,٧	٢,٧

* بداية تطبيق برنامجى تكافل وكرامة - المصدر: البيان المالى للموازنة العامة

- وقد ساهم الوفر المتحقق من إعادة هيكلة دعم المواد البترولية أيضاً فى زيادة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمى، حيث التزمت وزارة المالية بتنفيذ الاستحقاقات الدستورية بزيادة مخصصات الصحة والتعليم والبحث العلمى تدريجياً عبر السنوات الماضية بما لا يقل عن ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى (الصحة ٣٪، والتعليم الإلزامي ٤٪، والتعليم العالى ٢٪، والبحث العلمى ١٪،) مع العمل على رفع كفاءة هذا الإنفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم.

مليار جنيه

	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	نسبة الزيادة %
قطاع التعليم	٢٠٨,٢	٢٥٦,٠	٣١٦,٦	٣٦٣,٦	٧٥٪
قطاع الصحة	١٠٧,٣	١٤٣,٨	١٧٥,٥	٢٥٨,٤	١٤١٪
البحث العلمى	٣٧,١	٤٥,٧	٥٢,٩	٦٠,٤	٦٣٪
الإجمالى العام	٣٥٢,٦	٤٤٥,٥	٥٤٥,٠	٦٨٢,٤	٩٣٪
الناتج المحلى الإجمالى	٣٤٠٧,٧	٤١٠٦,٩	٥٢٥٠,٩	٦٠٣٠,٠	٧٧٪
النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)	١٠,٣	١٠,٨	١٠,٤	١١,٣	٩,٧٪

- كما قامت وزارة المالية بالمشاركة في تمويل مبادرة (حياة كريمة) التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية فى عام ٢٠١٩ لتحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أهمها تنمية القرى الأكثر فقراً وفقًا لخريطة الفقر، وتوفير فرص عمل بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة فى القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، وتقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية والعمليات الجراحية لأهالى الريف المصرى، ورفع كفاءة المرافق، والخدمات الاجتماعية بها. وقد بلغ إجمالى ما تم تدبيره لمبادرة (حياة كريمة) خلال موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ١,٧٠٣ مليار جنيه وذلك لوزارات التضامن الاجتماعى، والتنمية المحلية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وتواصل وزارة المالية جهودها مع الوزارات المعنية في هذا الإطار.
- كما ستقوم وزارة المالية بتدبير التمويل المطلوب بمبادرة السيد الرئيس بتنمية الريف المصرى.
- وتعتزم الحكومة استمرار التحول التدريجى إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

ثانياً: جهود إصلاح منظومة التأمينات والمعاشات

- تمت زيادة الحد الأدنى للمعاشات من ٤٥٠ جنيهًا في عام ٢٠١٤ إلى ٩٠٠ جنيه فى يوليو ٢٠١٩، كما شهدت المعاشات زيادة سنوية وصلت إلى ١٥٪ من إجمالي قيمة المعاشات بإجمالى نحو ١٠ مليون صاحب معاش، وبتكلفة إضافية قدرها ٢٨,٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠١٩/ ٢٠٢٠. كما تم منح أصحاب المعاشات علاوة خاصة بنسبة ١٤٪ بتكلفة سنوية تقترب من ٣١ مليار جنيه فى ٢٠٢٠/٧/١.
- وقد شاركت وزارة المالية فى صياغة قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ حيث تم تضمينه نصوصًا لتسوية كافة مستحقات صُندوقى التأمين الاجتماعى طرف وزارة المالية، وحل التشابكات المالية بين الصندوقين والخزانة العامة – والتي تضخمت بمصر الخمسة أعوام الماضية وقد ترتب على إصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ تحمل وزارة المالية بأعباء إضافية بهدف تحسين الأحوال المعيشية لأصحاب المعاشات، وهو ما ساعد على توفير سيولة نقدية للصندوقين لمواجهة التزاماتهما والاستثمار الجيد لأموالهما – حلاً جِذرياً حيث قامت الخزانة العامة بسداد مبلغ ١٦٠,٥ مليار جنيه في العام المالى السابق، وتقوم

بسداد مبلغ ١٧٠ مليار جنيه في العام المالى الحالي ثم يزيد بمعدل ٥,٩٪ سنوياً. وبناءً على ذلك قامت الخزانة العامة بسداد مبالغ خلال التسع عشرة شهراً الماضية حتى اليوم بلغت جملتها ٢٦٠ مليار، وسوف تبلغ ٣٣٠,٥ مليار جنيه حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ وسوف تبلغ أجمالها ٤٥ تريليون جنيه خلال الثمانية والأربعون عاماً القادمة

- كما تحملت الخزانة العامة بأعباء القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٠ بزيادة معاش الأجر المتغير عن العلاوات الخاصة التى تقررت بدءًا من العام المالي ٢٠٠٦ ولم تضم إلى الأجر الأساسى فى تاريخ استحقاق المعاش وتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، وذلك بتحمل أعباء الفروق الناتجة عن إعادة تسوية معاش الأجر المتغير وإضافة نسبة ٨٠٪ من العلاوات الخاصة غير المنضمة (العلاوات الخمس) للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ وذلك بتكلفة تبلغ نحو ٣٥ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتزيد بعد ذلك بمقدار ٨ مليار جنيه سنوياً وتزيد ايضاً بمقدار الزيادة السنوية.

ثالثاً: جهود تحسين دخول العاملين بالدولة

- شهدت مخصصات الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين) بالموازنة العامة للدولة زيادة من مبلغ ١٩٨,٥مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى مبلغ ٣٣٥ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمعدل نمو يقدر بنحو ٧٠٪، وهذه المخصصات كانت نتيجة العمل على محورين أساسين في تحسين هيكل الأجور وفقاً لما يلي:
  - المحور الأول: يشمل زيادة الأجور لجموع الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية
  - المحور الثاني: يشمل الفئات الوظيفية التي تستهدفها الدولة باعتبارها محور التنمية البشرية وهي قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي

مليار جنيه

بيـــــــــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	١٩٨,٥	٢١٣,٧	٢٢٥,٥	٢٤٠,١	٢٢٦,١	٢٨٨,٨	٣٣٥,٠
معدل النمو (%)	--	٧,٧	٥,٥	٦,٥	٥,٨-	٢٧,٧	١٦,٠

المحور الأول: زيادة الأجور لجموع الموظفين المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية

- **شهدت الأعوام الأخيرة تحسين منظومة الأجور بزيادة الحد الأدنى للأجور من ٨٠٠ جنيه إلى ١٢٠٠ جنيه شهرياً بدءاً من يناير ٢٠١٤ ثم إلى ٢٠٠٠ جنيه شهريًا اعتبارًا من أول يوليو ٢٠١٩ مع زيادة الحد الأدنى لكل درجة وظيفية بتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٥,٢ مليار جنيه بخلاف الأعباء التأمينية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة.**
- **وبالإضافة إلى الإستمرار في تمويل العلاوة الدورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفى وبحد أدنى ٧٥ جنيه للمخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية، والعلاوة الخاصة بنسبة كانت ١٠٪ وتم رفعها العام الماضى إلى ١٢٪ من الراتب الأساسى وبحد أدنى ٧٥ جنيه لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، فقد تم تقرير علاوات استثنائية بفئات مالية مقطوعة وفقاً للدرجات المالية للمخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية خلال الأعوام المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مع استهداف أصحاب الأجور الأقل ومتوسطى الأجر فى الجهات الإدارية على مستوى كافة الدرجات المالية وبمراعاة أثر الأقدمية فى الدرجة المالية، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت جملتها نحو ٤٨ مليار جنيه بخلاف الأعباء التأمينية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة خلال السنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠.**
- **تم تمويل تكلفة الحافز الإضافي خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ و ٢٠١٩/٢٠١٨ بمبلغ ١٥٠ –٢٠٠ جنيهاً شهرياً لكافة الدرجات المالية بتكلفة سنوية قدرها ٥,٧ مليار جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة. كما تم تمويل الزيادة في الحافز الإضافي بفئات مالية مقطوعة تتراوح من ١٥٠ جنيهاً للدرجة السادسة حتى ٣٧٥ جنيهاً للدرجة الممتازة بتكلفة سنوية قدرها ١١,٣ مليار جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩.**
- **كما تم تمويل ٤ حركات ترقية في الجهاز الإداري للدولة فى ٢٠١٤/١٠/١، وفى ٢٠١٦/٧/١، وفى ٢٠١٩/٧/١، وفى ٢٠٢٠/٧/١.**
- **تم رفع حد الإعفاء الضريبى بالنسبة لضريبة المرتبات وما في حكمها من ٦٥٠٠ جنيه في عام ٢٠١٧ إلى ٢٤ ألف جنيه سنوياً في عام ٢٠٢٠ لكافة العاملين بأجر وذلك بنسبة زيادة ٦٠٪. وفى عام ٢٠٢٠ تم تعديل سعر الضريبة واستحداث شريحة ضريبية مخفضة بنسبة ٢,٥٪ لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً مع تخفيض جميع الشرائح التالية لفئات الدخل المنخفض ومتوسط الدخل، واستحداث شريحة جديدة للذين يزيد صافي دخولهم السنوية عن ٤٠٠ ألف جنيه. ويظهر الأثر المالى لهذه**

الإجراءات على الموارد وليس زيادة في إجمالي مصروفات الباب الأول، وتم تضمينه كأثر على تحسين الأوضاع المادية للعاملين بالجهاز الإداري للدولة حيث خفض ضريبة كسب العمل عليهم بقيمة خمسة مليار جنيه استطعنا تحصيلها من أصحاب الدخول المرتفعة.

- ونتيجة لما تقدم، فقد شهدت أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ زيادة حدها الأدنى ١٠٠٪، وحدها الأقصى ١٩٢٪ من إجمالي الأجور في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥.

المحور الثاني: زيادة أجور الفئات الوظيفية التي تستهدفها الدولة باعتبارها محور التنمية البشرية وهي قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي

- بالنسبة لقطاع التعليم قبل الجامعي، تم تحسين دخول المعلمين والموجهين بمرحلة رياض الأطفال والصفين الأول والثانى الابتدائي من خلال (حافز تطوير التعليم قبل الجامعى) لتصل جملة ما تم تخصيصه لموجهى ومعلمى التربية والتعليم والأزهر إلى نحو ١,٥ مليار جنيه بخلاف الأعباء التأمينية التي سوف تتحملها الخزانة العامة.
- تقرير زيادة بنسبة ٥٠٪ من قيمة بدل المعلم وفقًا للمستويات الوظيفية للمعلمين يستفيد منها نحو ١,٤ مليون معلم بتكلفة سنوية ١,٨ مليار جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية التي تتحملها الخزانة العامة، ومنح حافز أداء إضافى شهريًا لشاغلي الوظائف التعليمية بالتربية والتعليم والأزهر بفئات مالية بنسبة ٥٠٪ من قيمة حافز الأداء الحالى يستفيد منه نحو ١,٤ مليون معلم بتكلفة سنوية تبلغ ١,٢ مليار جنيه، بخلاف الأعباء التأمينية التي سوف تتحملها الخزانة العامة.
- تقرير حافز إدارة مدرسية لكل من مدير المدرسة (بفئة ٢٥٠ جنيهاً شهرياً) ووكيل المدرسة (بفئة ١٥٠ جنيهاً شهرياً) بالتعليم العام، وشيخ المعهد ووكيل المعهد الأزهري بقطاع التعليم الأزهري بذات الفئات، ويستفيد منه نحو ١١٠ ألف من مديري ووكلاء المدارس والمعاهد الأزهرية وبتكلفة سنوية تقدر بنحو ٣١١ مليون جنيه بخلاف الأعباء التأمينية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة.
- تقرير مكافأة إضافية عن امتحانات النقل تعادل ٢٥٪ من المكافأة الحالية يستفيد منها المعلمون والإداريون بقطاع التعليم قبل الجامعي وبتكلفة سنوية قدرها ٢,٣ مليار جنيه بخلاف الأعباء التأمينية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة.

- إنشاء (صندوق الرعاية الاجتماعية للمعلمين بالمهن التعليمية ومعاونيهم بالتربية والتعليم والتعليم الفني والأزهر الشريف) الذى يهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية لأعضائه بالإضافة إلى أية مزايا أخرى يعتمدها مجلس إدارة الصندوق، ويتم دعم الصندوق بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه من الخزانة العامة للدولة بواقع مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه في السنة الأولى لإنشائه، ومبلغ ٢٥٠ مليون جنيه أخرى في السنة الثانية.
- بالنسبة لقطاع التعليم الجامعي، فقد تم تقرير زيادة مرتين كل منها بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه لمخصصات حافز الجودة والذي يرتبط بمعايير أداء وظيفية والتي تستهدف الارتقاء بالأداء التعليمي والبحثي بالجامعات والمراكز والمعاهد والهيئات البحثية في السنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.
- تم زيادة مكافأة الامتحانات بالجامعات المصرية بعبء مالي ٣٥٠ مليون جنيه وذلك خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ لتوحيد قيمة ما يعادل ٥٠٠ يوم سنوياً لكافة الجامعات المصرية سواء التعليم العام أو التعليم الأزهري.
- تم تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والتي ترتبط بالأداء التعليمي بالجامعات بتكلفة سنوية قدرها ٢٨٥ مليون جنيه وذلك خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- بالنسبة للقطاع الصحي، فقد تم زيادة فئات بدل المخاطر للمهن الطبية بنسبة ٧٥٪ من الفئات القائمة، بتكلفة إضافية تقدر بنحو ٢,٢٥ مليار جنيه سنوياً.
- مد الخدمة لأى من أعضاء المهن الطبية في التخصصات التي يطلبها الاحتياج الفعلي وذلك لمدة لا تجاوز سنتين ووفق ضوابط واشتراطات محددة تكفل موضوعية التطبيق، مع استحقاق من تم مد خدمته لكافة الحقوق التأمينية ببلوغ سن الشيخوخة من معاش وخلافه وذلك بالإضافة إلى كامل أجره مع وقف استقطاعات اشتراطات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لهم اعتباراً من بلوغ سن الشيخوخة.
- إنشاء (صندوق التعويض عن مخاطر المهن الطبية) الذى يهدف إلى تعويض المستفيدين منه عن الوفاة أو الإصابة التي ينتج عنها عجز كلى أو جزئي وذلك نتيجة مزاولة المهنة،

وتقديم الرعاية الاجتماعية لأعضائه وأسرهم بالإضافة إلى مزايا أخرى يعتمدها مجلس إدارة الصندوق.

- زيادة مكافأة أطباء الامتياز إلى نحو ٢٢٠٠ جنيه شهرياً بتكلفة سنوية تبلغ نحو ٣٢٠ مليون جنيه، وذلك لتحسين دخول الأطباء بالقطاع الصحى، فضلاً عن استفادتهم من صندوق التعويض عن مخاطر المهن الطبية.
- استفاد أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم بالجامعات بما في ذلك جامعة الأزهر (كليات الطب) وكذا المؤسسات العلمية العاملة في القطاع الصحي الخاضعة للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية من أحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم شؤون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤. كما استفاد من هذا القانون كذلك أعضاء المهن الطبية الخاضعون للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعى والتمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراة بالمستشفيات الجامعية بذات المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

هذا مع التأكيد على استفادة جميع العاملين بقطاعات (التعليم قبل الجامعى، والجامعى، والصحة) مما ورد بالمحور الأول من التحسين باعتبارهم من جموع العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

رابعاً: جهود دعم النشاط الاقتصادى بصفة عامة وفى ظل جائحة فيروس كورونا بصفة خاصة

- وضعت وزارة المالية نُصبَ عينيها – خلال مسيرة عملها عبر السنوات الأخيرة – أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى وعملت على تحقيقها، ومن أهمها استعادة استقرار الاقتصاد الكلي لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام قادر على خلق فرص عمل لائقة وخفض معدلات البطالة، وأيضاً تحقيق انضباط مالى في إدارة المالية العامة للدولة للاستمرار في تحقيق فائض أولى وتخفيض عجز الموازنة العامة وتخفيض نسبة الدين العام للناتج المحلى الإجمالى. كما كانت وزارة المالية ماضيةً في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للوزارة تدريجياً والتي اشتملت على هدف رئيسى للحفاظ على معدل نمو اقتصادي

مستدام وقد أشاد صندوق النقد الدولى بقيام الحكومة المصرية بتقديم مساعدات للأفراد والشركات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا حيث عمدت الحكومة المصرية على إتخاذ إجراءات استباقية لتقليل التداعيات السلبية بجائحة كورونا على مختلف القطاعات الإقتصادية. ومن هذا المنطلق اتخذت وزارة المالية خطوات واسعة في سبيل دعم النشاط الاقتصادى خلال الفترة الماضية بصفة عامة لاسيما في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد التي امتدت آثارها منذ مارس ٢٠٢٠ حتى اليوم. وكان من أهم إجراءات دعم النشاط الاقتصادى بصفة عامة ما يلي:

- مبادرات برنامج دعم الصادرات المصرية، ففي ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية قامت وزارة المالية بصرف أكثر من ٢١,٥ مليار جنيه خلال عام لدعم القطاع التصديرى من خلال ٦ مبادرات كان آخرها مبادرة (السداد النقدى الفورى للدعم الحكومى للمصدرين) بدلاً من تقسيطه على ٤ – ٥ سنوات بخصم تعجيل سداد ١٥٪ والتى انضم إليها ١٠٦٩ شركة مصدرة، صَرَفَتْ جميعها المستحقات المتأخرة لدى صندوق الدعم الحكومى لتنمية الصادرات قبل حلول عام ٢٠٢١، بما يُسهم في توفير سيولة نقدية تُمَكِّن شركات القطاع التصديري من الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها والحفاظ على العمالة في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لمستحقات الشركات المصدرة المستفيدة من المبادرة الأخيرة (السداد النقدى الفوري) أكثر من ١٣,٥ مليار جنيه تم صرفها جميعاً خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ بما يعكس نجاح الحكومة فى تحقيق الأهداف المنشودة من هذه المبادرة التى حَظِيَتْ بإقبالٍ كبير من المصدرين.

وقد تعاون مع وزارة المالية في هذه المبادرة كلٌ من البنك المركزى والقطاع المصرفي، ووزارة التجارة والصناعة، وصندوق تنمية الصادرات مما أسهم فى إنجاح واحدة من أسرع المبادرات التي تم تنفيذها لرد المبالغ المتأخرة لدعم المصدرين لدي صندوق تنمية الصادرات، حيث استغرقت نحو شهرين فقط من أول يوم لفتح باب تلقى الطلبات حتى آخر يوم للصرف. ولن تتوقف وزارة المالية والحكومة عن ذلك ولكن سوف تستمر فيه خلال الفترة القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرات الخمسة السابقة التى طرحتها الحكومة لسداد المبالغ المتأخرة من دعم الحكومة للشركات المصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات قد استفاد منها ٢٥٠٠ شركة، وتم صرف ٥,٦ مليار جنيه خلال العام المالي الماضى،

و٢,٤ مليار جنيه خلال الفترة من أول يوليو حتى ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠، بإجمالي نحو ٨ مليارات جنيه لسداد مبالغ دعم المصدرين، حيث أسهمت هذه المبادرات بفَعَالية فى توفير السيولة النقدية اللازمة للشركات المصدرة بما يضمن استمرار عجلة الإنتاج، وزيادة قدراتها الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية، كما شجعت العديد من المستثمرين على زيادة استثماراتهم وخلق المزيد من فرص العمل وقد وافقت الحكومة على البدء في مرحلة ثانية لصرف المبالغ المتبقية من دعم الحكومة للمصدرين بمبلغ يقترب من عشرة مليار جنيه.

- ومن جهود دعم النشاط الاقتصادى كذلك استصدار القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ بمد العمل بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات، والذى استهدف التيسير على الممولين مع تعجيل استيداء مستحقات الخزانة العامة من خلال التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليهما فى قوانين ضرائب الدخل، والدمغة، والمبيعات، والقيمة المضافة، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة، بالنسبة للرسم والضرائب المستحقة أو واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون، بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً. كما استهدف القانون التخفيف من الأعباء عن الممولين والمكلفين والحد من النزاعات الضريبية. وقد أسفر تطبيق القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨، والقانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ عن تحصيل متأخرات ضريبية بلغت جملتها نحو ١٤,٥ مليار جنيه واستفاد منه عدد ١٢١١٧٩ ممولاً.

مليون جنيه

بيـــــــــــان	إجمالى المُسدد	إجمالى المقابل المُتجاوز عنه	إجمالى الأثر المالى للقانون	إجمالي عدد الممولين
القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨	٧٠٩٧,٢	٦٧٣٩,٧	١٣٨٣٦,٩	٦٦٤٢٨
القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ (حتى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٠)	٧٤٢٦,٠	٦٧١٢,٠	١٤١٣٨,٠	٥٤٧٥١
الإجمالى	١٤٥٢٣,٢	١٣٤٥١,٧	٢٧٩٧٤,٩	١٢١١٧٩

المصدر: مصلحة الضرائب المصرية.

- كما شاركت وزارة المالية في إعداد واستصدار القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذى تضمن منح حُزمة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية

الصغر، وتشجيع هذا القطاع كأولوية في أهداف التنمية الاقتصادية بوصفه القوة الرئيسية لدفع النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل، وخفض معدلات الفقر، وإزالة معوقات نمو هذا القطاع. ومن أهم الحوافز الضريبية والجمركية التي اشتمل عليها القانون والتي تُشَّجع أصحاب المشروعات غير الرسمية على الانضمام للاقتصاد الرسمي بما يُسهم فى تطوير قدراتها الإنتاجية، عدم وجود محاسبة ضريبية لمشروعات الاقتصاد غير الرسمى التى تقدمت بطلب الحصول على ترخيص مؤقت لتوفيق أوضاعها عن السنوات السابقة لتاريخ تقديم هذا الطلب. كما حدد القانون الضريبة المستحقة على هذه المشروعات بمبالغ قطعية بقيمة ألف جنيه سنويًا للمشروعات متناهية الصغر التى يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن ٢٥٠ ألف جنيه، خلال فترة سريان الترخيص المؤقت، وبقيمة ٢٥٠٠ جنيه سنويًا للمشروعات التى يتراوح حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية من٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف جنيه، و٥٠٠٠ جنيه سنويًا للمشروعات التى يتراوح حجم أعمالها السنوى من ٥٠٠ ألف إلى مليون جنيه، دون الحاجة لإمساك دفاتر. ثم تتدرج الضريبة للمشروعات التى يزيد حجم أعمالها على مليون جنيه ولا يتجاوز ٢ مليون جنيه سنويًا لتصبح نسبة تعادل ٠,٥٪ من رقم الأعمال، و٠,٧٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يزيد حجم أعمالها على ٢ مليون جنيه ولا يتجاوز ٣ ملايين جنيه سنويًا، و١٪ من حجم الأعمال للمشروعات التى يزيد حجم أعمالها على ٣ ملايين جنيه ولا يتجاوز ١٠ ملايين جنيه سنويًا. هذا بالإضافة إلى الإعفاء من ضريبة الدمغة، وتخفيض الرسوم الجمركية من ٢٪ إلى ٥٪ من الرسوم الجمركية المقررة على الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة للنشاط.

- كما شاركت وزارة المالية في تعديل وتطوير إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية بصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن المبادئ التوجيهية لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية، حيث تمت الاستعانة بفريق من الخبراء المتخصصين فى دراسة آليات تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية، وقد ساهمت وزارة المالية في إعداد هذه الإجراءات المطورة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بهدف تلبية الطلب الحقيقي على الأراضي الصناعية على أسس تتسم بالشفافية والتنافسية والقضاء

على ظاهرة التربح والسمسرة حفاظاً على موارد الدولة ودعماً لاستراتيجية الصناعة الوطنية.

- ومن جهود دعم النشاط الاقتصادى كذلك مبادرة إحلال السيارات القديمة من خلال تمويل (الحافز الأخضر)، والتي انطلقت في ضوء تكليفات السيد رئيس الجمهورية بالتعاون بين وزارتى المالية، والتجارة والصناعة، والبنك المركزى المصرى. وحرصاً من وزارة المالية على تهيئة البيئة المناسبة لإطلاق هذه المبادرة بما يكفل نجاحها فقد ساهمت وزارة المالية فيها من خلال تقديم حافز مالى لأصحاب السيارات القديمة باسم (الحافز الأخضر) لتشجيعهم على التحول إلى السيارات الجديدة ذات الطاقة النظيفة، وذلك بمنحهم نسبة من قيمة السيارة الجديدة تعادل قيمة (مقابل تخريد السيارة القديمة، وتَحَمُّل قيمة الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجدول المستحقة على السيارة، وقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على المكونات المستوردة من الخارج) حيث ترصد وزارة المالية سبعة مليار جنيه لهذا المشروع، هذا بالإضافة إلى مشروع آخر سوف يعلن عنه قريباً لتشجيع تصنيع السيارات في مصر بغرض التصدير وتقديم حوافز للسيارات التي يتم إنتاجها وتصديرها من مصر.

- أما فيما يتعلق بالجهود المباشرة التي قامت بها وزارة المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد فيمكن إيجازها فيما يلى:

- منذ بداية الجائحة أعلنت الحكومة عن خطة شاملة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا تضمنت حزمة تحفيزية تبلغ نحو ١٠٠ مليار جنيه بما يعادل (١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وحددت وزارة المالية أولوياتها لمواجهة الأزمة والتي اشتملت على التنسيق المستمر ومساندة جميع الأطراف، واستهداف إجراءات مساندة محددة المدة تخاطب الفئات المستهدفة مع التخارج منها في التوقيتات المناسبة لتجنب حدوث تدهور دائم في الأوضاع الاقتصادية والمالية.
- وقد ركزت أولويات وزارة المالية في التعامل مع الأزمة على توفير التمويل المطلوب لتلبية احتياجات قطاع الصحة وأجهزة الدولة للحد من انتشار الوباء واكتشاف المرضى وتقديم الرعاية الصحية المطلوبة، وضمان تلبية وتغطية احتياجات البلاد من السلع الغذائية والتموينية الأساسية. وبتطبيق فقه الأولويات في إدارة الموازنة العامة للدولة تم إرجاء بعض بنود المصروفات وتخفيض البعض الآخر للاستجابة للمصروفات الحتمية

والطارئة الضرورية. وقد استجابت وزارات الحكومة لإجراءات وزارة المالية وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بترشيد الإنفاق في ظل الجائحة متضمناً تلك الإجراءات.

- وبناءً على هذه الأولويات قامت وزارة المالية منذ بداية الجائحة وحتى يناير ٢٠٢١ بإتاحة مبالغ جملتها نحو ١٠٠ مليار جنيه في إطار الحزم التحفيزية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، والتي يمكن بيانها على النحو التالى:

مليون جنيه

الإجراءات	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	الإجمالي
إجراءات لدعم قطاع الصحة العامة	٨,٢٢٤	٨,٢١١	١٦,٤٣٥
دعم القطاعات المتأثرة	٣٠,٢٦٩	٣٤,٢٢٧	٦٤,٤٩٦
إجراءات عامة	٣,٠٠٠	.....	٣,٠٠٠
إجراءات خاصة بقطاع الصناعات	٧,٦٨٥	٩,٨٣٥	١٧,٥٢٠
إجراءات خاصة بالمصدرين	٣,٠٠٠	١٨,١٨٠	٢١,١٠٨
طيران	٢,٣٨٤	٣,٠٨٤	٥,٤٦٨
المقاولون	١٤,٠٠٠		١٤,٠٠٠
السياحة و الثقافة	٢٠٠	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٤٣٩	٢٩٢	٧٣١
دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف من الضغط المالي عنها	٩,٠٠٠	٤,٢٦٠	١٣,٢٦٠
دعم قطاعات أخرى	٥٤٠	٣,٥٣٠	٤,٠٧٠
الإجمالي	٤٨,٤٧٢	٥٠,٥٢٠	٩٨,٩٩٢

- تحملت الخزانة العامة للدولة نحو ١١ مليار جنيه سنوياً لدعم خفض سعر الغاز الطبيعى وسعر الكهرباء للقطاع الصناعى، حيث بلغت تكلفة تخفيض وتوحيد سعر الغاز الطبيعي لجميع الصناعات ليصبح بسعر ٤,٥ دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بداية من إبريل ٢٠٢٠ نحو ٦,١٢٥ مليار جنيه. بينما بلغت تكلفة تخفيض تعريفة الكهرباء لجميع الصناعات بنسبة ٩٪ من إبريل ٢٠٢٠ والاعلان عن ثبات التعريفة الجديدة لقطاع الصناعة خلال السنوات الخمس القادمة نحو ٤,٩ مليار جنيه.
- ودعماً للنشاط الاقتصادى أثناء الجائحة وفي ضوء تكليف السيد رئيس الجمهورية، قامت وزارة المالية بإطلاق وتنفيذ مبادرة (تحفيز الاستهلاك وتشجيع المنتج المحلى) وذلك بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية لمدة أربعة أشهر بهدف تشجيع المواطنين باختلاف قدراتهم المالية وشرائحهم الاجتماعية على شراء المنتج المحلى وخاصة السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، للمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد، والتعجيل

بمعدلات النمو، وخلق بيئة اقتصادية مواتية، وتشجيع المصانع على زيادة الإنتاج والتشغيل وزيادة فرص العمل، وزيادة كمية السلع المباعة من خلال المحال والسلاسل التجارية وتوفير السلع بأسعار مخفضة للمواطنين بما يسهم فى التخفيف من حدة الآثار السلبية للجائحة على النشاط الاقتصادي.

- واستمراراً لدعم النشاط الاقتصادى في ظل الجائحة تم استصدار القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٠ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بإضافة حزمة تمويلية لزيادة الاستثمارات الحكومية الممولة بعجز من الخزانة العامة بمبلغ ١٠,٠ مليار جنيه بهدف زيادة معدلات التشغيل بشكل مباشر من خلال ضخ تلك الأموال في الأسواق بما يؤثر بالإيجاب على العديد من القطاعات وبما يتيح سداد مستحقات المقاولين والموردين وأجور العاملين بالمشروعات الحكومية.
- وللتخفيف كذلك من حدة التداعيات الاقتصادية للجائحة فقد تم استصدار القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٠ ببعض القواعد المالية التي يتطلبها التعامل مع التداعيات التي يخلفها فيروس كورونا المستجد من خلال مد آجال تقديم الإقرارات الضريبية خلال فترة جائحة فيروس كورونا أو مد آجال سداد كل أو جزء من الضريبة المستحقة، وذلك بالنسبة للممولين أو المسجلين فى القطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات فيروس كورونا المستجد، وتضمن القانون تقسيط الرسوم أو مقابل الخدمات المستحقة نظير تقديم الخدمات الإدارية لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر بدون فوائد قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة، للقطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة التى يحددها مجلس الوزراء.
- كما تم استصدار القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مد مدة إيقاف العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان للتيسير على المزارعين وعدم مطالبتهم بسداد ضريبة الأطيان لمدة عامين إضافيين بعد أن انتهت المدة الأولى للإيقاف لثلاث سنوات والتي كانت مقررة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٧ لتبلغ إجمالي مدة الإيقاف ٥ سنوات تنتهى في ٢٠٢٢.
- قامت الحكومة بدعم العمالة غير المنتظمة بمبلغ شهرى ٥٠٠ جنيه للعامل بهدف تحقيق الحماية الاجتماعية والتخفيف عن كاهل المواطنين، ومد هذه المبادرة أكثر من مرة والتي

بلغت تكلفتها خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٣,٠ مليارات جنيه، وفى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ يتوقع أن تبلغ تكلفتها ٣,٣ مليار جنيه بإجمالى مبلغ ٦,٣ مليار جنيه. وقد ساهمت وزارة المالية في هذه المبادرة بمبالغ جملتها حتى الآن ٢,٦ مليار جنيه خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٠ حتى يناير ٢٠٢١ويتوقع أن تصل إلى ٤ مليار جنيه بنهاية سداد المبالغ المتبقية من الدفعة الثانية في أوائل مارس ٢٠٢١.

- كما قامت وزارة المالية بإصدار ضمانات للبنوك العامة لتقديم قروض بقيمة ٣ مليارات جنيه لمدة ١٢ شهر للمؤسسات السياحية حتى يونيو ٢٠٢١. وتغطي هذه القروض المصاريف الأساسية لهذه المؤسسات مثل الأجور ومصروفات الصيانة ومصروفات التشغيل الأساسية بمعدل فائدة منخفض على القرض بنسبة ٥٪ مع فترة سحب قدرها ٦ شهور وفترة سماح قدرها عام وفترة سداد تبلغ عامين.
- تم إقرار إعفاء ضريبى من الضريبة على العقارات المبنية المستحقة على المنشآت العاملة في القطاع السياحى خلال الفترة من إبريل ٢٠٢٠ حتى إبريل ٢٠٢١.
- وقامت وزارة المالية بتقديم قرض للشركة القابضة لمصر للطيران بمبلغ ٢,٠ مليار جنيه بفائدة مخفضة ٥٪ لدعم الشركة مع فترة سماح لمدة عامين أو بمجرد تحقيق نسبة ٧٥ – ٨٠٪ من معدلات التشغيل قبل جائحة كورونا كما قامت وزارة المالية بإصدار ضمانة للبنوك لتقديم قرض للشركة القابضة لمصر للطيران بقيمة ٣ مليار جنيه بناء على قانون صدر في مجلسكم الموقر بالسمار لوزارة المالية بتقديم هذه الضمانة.
- كما قامت وزارة المالية بضمان القروض التي تقرر إتاحتها للمزارعين بقيمة ٣ مليار جنيه بهدف تحديث نظم الري التقليدية إلى أساليب الرى الحديثة.

خامساً: جهود تحسين إدارة الدين العام

- قامت وزارة المالية بإعداد استراتيجية الدين العام على المدى المتوسط (٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢٠/٢٠٢١)، والتى تمت مناقشتها خلال اجتماعات اللجنة الوزارية الاقتصادية ومجلس الوزراء انتهاءً بعرضها على السيد رئيس الجمهورية. وتضمنت استراتيجية الدين العام على المدى المتوسط مجموعة من المحاور من أهمها:
  - وضع السيناريوهات المقترحة وطرح الأفكار غير التقليدية لخفض نسبة الدين العام المحلى ليكون في حدود ٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال الأعوام الأربعة القادمة

- وضع سقف للقروض الخارجية لمدة الأعوام الأربعة القادمة، وتحديد ما يخص كل قطاع من القطاعات المختلفة منها (دعم الموازنة، البنك المركزى، البنوك، المشروعات التنموية ... إلخ)، مع مراعاة أن يتم الحصول على هذه القروض بأفضل الشروط والتسهيلات.
- تسوية المديونيات عن طريق مبادلتها ببعض الأصول المميزة بهدف خفض حجم الدين العام بواقع ١٠٠ مليار جنيه كل عام على مدى أربعة أعوام، واختيار الديون التى ستتم مبادلتها بأصول فى العام الأول ويكون منها دين التأمينات على سبيل المثال.
- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أن تقوم الوزارات التى لديها فرص استثمار واعدة ومشروعات تنموية كبرى بإعداد وتقديم هذه البيانات للمساعدة فى عملية الترويج لها خارجياً وخاصة فى قطاعى الزراعة والصناعة
- طرح سندات بالجنيه المصرى فى الأسواق الخارجية، وتحسين متوسط عمر الدين
- تخفيض التضخم والتركيز على السلع الرئيسية فى مجموعة الطعام والشراب، وإقامة مناطق التخزين واللوجستيات، والاستفادة من انخفاض أسعار المحاصيل الغذائية فى موسم ذروة الإنتاج وقد كان من شواهد نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادى أن معدل التضخم في عام ٢٠٢٠ قد سجل أفضل مستوى له منذ ١٥ عاماً وهو ما يعنى النجاح في السيطرة على مستويات الأسعار، حيث نجحت وزارة المالية خلال الثلاث سنوات الماضية ومن خلال إعادة هيكلة الدين باللجوء إلى أدوات الدين ذات التكلفة المنخفضة مستفيدة في ذلك من إنخفاض التضخم وأسعار الفائدة المعلنة من البنك المركزى حيث إنخفض متوسط سعر الفائدة على دين الحكومة من ١٨٪ في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١٤,٨٪ في العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠٢٠/٢٠١٩ ختامى مبدئى	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديرى
(معدل التضخم) (%) /١	٢٣,٣	٢١,٦	١٢,٢	٦,٧	٧,٥

- تخفيض متوسط سعر الفائدة على الدين

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلى	٢٠٢٠/٢٠١٩ ختامى مبدئى	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديرى
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٠	١٨,٥	١٨,٠	١٤,٧	١٣,٥

- وقد عملت وزارة المالية بالتعاون مع اللجنة الوزارية الاقتصادية على متابعة تنفيذ استراتيجية الدين العام وتحديثها وفقاً لمسار التنفيذ، مع العمل على تحقيق الآتى:
  - التأكيد على أن يكون تحديد مسار الدين الخارجي بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة كل عام، بحيث لا يتعدى نسبة ٣٧٪ من الناتج المحلي، والاتجاه إلى نزوله عن هذه النسبة كل عام، ومراجعة سقف الدين كل عام لتحديثه في ضوء التطورات الاقتصادية

والمؤسسية، وخفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٣٠٪ على المدى المتوسط

- التأكيد على التزام جميع الوزارات والهيئات التابعة لها – عند طلب القروض من الجهات المانحة المختلفة – بضرورة الحصول على موافقة لجنة إدارة ملف الدين العام المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣ لسنة ٢٠١٨

- قامت وزارة المالية بتطوير أداء نظام إدارة الدين والتحليل المالي بهدف إنشاء قاعدة بيانات تشمل الدين المحلي المستحق على الخزانة العامة للدولة بكل أدواته، والدين الخارجي الذي تخدمه وزارة المالية والمعاد إقراضه للجهات المستفيدة بالداخل والالتزامات العرضية وهي القروض الخارجية والمحلية المضمونة من وزارة المالية.
- استمرت جهود وزارة المالية فى إطالة عمر الدين حيث بلغ نحو ٣,٢ عاماً في يونيو ٢٠٢٠ بدلاً من ١,٣ عاماً فى يونيو ٢٠١٣، ومن المتوقع وصوله إلى ٣,٨ عاماً فى يونيو ٢٠٢١.

	يونيو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٤	يونيو ٢٠١٥	يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	يونيو ٢٠١٩	يونيو ٢٠٢٠	يونيو ٢٠٢١
متوسط عمر الدين	١,٣٠	١,٨٠	٢,١٤	٢,١٠	٢,٧٩	٢,٨٠	٢,٧٤	٣,١٧	٣,١١

- كما تمكنت وزارة المالية من خلال تنفيذ استراتيجية الدين العام على المدى المتوسط من خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الإجمالى تدريجياً لتصل بها إلى ٨٨٪ فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ رغم الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد، بعد أن كانت هذه النسبة ١٠٨٪ فى يونيو ٢٠١٧ وتعمل وزارة المالية على أن يكون نسبة الدين إلى الناتج المحلى أقل من ٨٠٪ خلال الثلاث سنوات القادمة.
- كما عملت وزارة المالية على تحسين إدارة محفظة الدين العام المحلية والخارجية وتوفير الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة وخاصة تلك الداعمة للنمو الإقتصادى وخلق فرص العمل على الأخص الاستثمارات العامة وذلك من مصادر التمويل المحلية والخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال تنويع مصادر وأدوات الدين من المؤسسات المالية الدولية وأسواق المال المحلية الدولية وبالعملات المختلفة (جنيه مصري – دولار أمريكى – يورو)، وبأدوات الدين النمطية المعتادة من أذون وسندات وغير النمطية مثل السندات الخضراء وقريباً الصكوك السيادية وأيضاً لمدد زمنية متنوعة.
- قامت وزارة المالية باستصدار موافقة مجلس الوزراء على إدراج أدوات الدين العام بالعملة المحلية لدى بنك يوروكلير، وإنشاء شركة جديدة للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى برأسمال ١٠٠ مليون جنيه بالمشاركة بين البنك المركزى ووزارة المالية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والحفظ المركزى، وذلك لربط الأذون والسندات الحكومية على نظام يوروكلير.
- قامت الخزانة العامة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون ذات العائد المرتفع وإعادة إصدارها بسعر فائدة يقل عن سعر الإصدار بـ ٤٪ مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن

تلك السندات بشكل مبكر. وقد أسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد يتم استخدامه للحد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة العامة مقابل إعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزى بأسعار السوق، وتسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى.

- تقوم وزارة المالية كل عام بإعداد خطة لطرح سندات فى الأسواق المالية الدولية إذا كان هناك حاجة لتمويل جزء من احتياجات العام المالى بما فيها العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١، والتي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠، على أن يكون تقدير حجم الإصدار وعملة الإصدار وفقاً لحجم طلبات المستثمرين الأجانب المتوقع على كل إصدار وظروف السوق وقت الطرح خلال العام المالى ووفقاً لتوصيات بنوك الاستثمار (مديرى الطرح) المروجة للإصدار، حيث قمنا بإصدار الطرح الأكبر في تاريخ مصر بقيمة خمسة مليار دولار في نهاية شهر مايو الماضى ووسط فترة جائحة كورونا لتعويض النقص في التدفقات من العملات الصعبة التي نتجت من آثار تلك الجائحة إلا أنها *** إقبال كبير من المستثمرين فاق ٢٢ مليار دولار.
- تم طرح الإصدار الأول لجمهورية مصر العربية من السندات الخضراء خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكى لأجل خمس سنوات بسعر عائد ٥,٢٥٠٪ لتمويل المشروعات صديقة البيئة ومشروعات الطاقة المتجددة، ولتنويع مصادر التمويل الحكومى لهذه المشروعات بما يضع مصر على خريطة التمويل المستدام، ولتكون مصر صاحبةَ السبق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إصدار هذا النوع من السندات السيادية.
- وفى سبيل تحسين إدارة الدين العام وتنويع أدوات الدين، فقد أعدت وزارة المالية مشروع قانون بإصدار قانون الصكوك السيادية الذى يستهدف تحسين الأداء المالي، وتمويل الموازنة العامة للدولة والمشروعات الاستثمارية والاقتصادية والتنموية المدرجة بالموازنة من خلال إصدار الصكوك السيادية كأحد أنواع الأوراق المالية الحكومية التي تجذب مستثمرين جدد مصريين وأجانب ممن لا يستثمرون في الإصدارات الحكومية الحالية من الأوراق المالية وأدوات الدين، باعتبار أن الصكوك المنظمة طبقاً لأحكام مشروع القانون تصدر طبقاً للصيغ المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يؤدي إلى اشتراك شريحة جديدة من المستثمرين الذين يعزفون عن ضخ استثمارات في الإصدارات الحكومية الحالية من الأوراق المالية وأدوات الدين. وقد وافقت الحكومة على مشروع القانون وأحالته إلى مجلسكم الموقر لمناقشته والموافقة عليه.

سادساً: جهود رفع كفاءة أداء الموازنة العامة للدولة على جانبي الإيرادات والمصروفات العامة

- **قطعت وزارة المالية شوطاً كبيراً في مشروعات تطوير ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة باستخدام أحدث البرامج الإلكترونية بما يوفر أدوات تحليلية ومؤشرات إلكترونية لموقف تنفيذ الموازنة العامة للدولة، مع التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء من أجل مراقبة فَعَالية أداء الموازنة العامة.**
- **أنهت وزارة المالية مشروع ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية GFMIS فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ لحوكمة وإحكام الرقابة المالية الإلكترونية لكافة بنود الموازنة العامة بجميع الوحدات الحسابية التي يتخطى عددها ٢٦٠٠ وحدة حسابية بكافة الجهات التابعة للموازنة العامة للدولة وبما يضمن عدم تجاور الاعتمادات المرخص بها من مجلسكم الموقر ووفقاً لمصادر التمويل المختلفة (عجز خزانة – منح – قروض – حسابات وصناديق خاصة)،وتم ربط هذه المنظومة بمنظومة حساب الخزانة الموحد.**
- **وقد أصدرت وزارة المالية أول حساب ختامى للدولة مميكن بالكامل عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ يغطى كافة أبواب مصروفات الموازنة العامة للدولة التي بلغت نحو ١,٩ تريليون جنيه، ويتيح البيانات بصورة لحظية عن استخدامات الموازنة العامة لكافة السادة الوزراء والمحافظين ورؤساء الجامعات والهيئات القضائية والأجهزة المستقلة مما ساعد على تحسين جودة عملية اتخاذ القرارات المالية في تلك الجهات.**
- **فقد أصبحت الآن كافة جهات الدولة تعتمد بشكل كامل على المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد بعد أن تم إغلاق عدد ٦١ ألف حساب مصرفى لجهات الدولة كانت تعمل خارج المنظومة، وتم إلغاء التعامل بالشيكات الورقية الحكومية واستبدالها بأوامر الدفع الإلكترونية وضم الهيئات الاقتصادية والحسابات الخاصة ضمن المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد.**
- **كما أتمت وزارة المالية تنفيذ مشروع المنظومة الإلكترونية لصرف رواتب العاملين بالجهاز الإداري للدولة، ومراقبته وتطويره والتوسع فيه ليشمل سداد كافة المدفوعات الحكومية من مستحقات العاملين والأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة.**
- **وتم البدء في تطوير هذه المنظومة من خلال تحويل بطاقة صرف مستحقات العاملين بالدولة إلى بطاقة الدفع الوطنية (ميزة) بالتنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزى المصرى، حيث**

يجرى استكمال عملية الإحلال للاعتماد على بطاقات الدفع الوطنية (ميزة) في صرف الرواتب الحكومية بإجمالى نحو (٥) مليون بطاقة، وكذا في صرف المعاشات والدعم النقدي لمستحقي برنامجى تكافل وكرامة. وفي إطار هذا المشروع يوجد عدد (٢١) بنكاً تقوم بإصدار بطاقات (ميزة)، وتتم عملية الإحلال وفقاً لخطة زمنية مُقترحة من البنك المُصدِر للبطاقة ومُعتمدة من كلٍ من البنك المركزي ووزارة المالية.

- وفى ذات السياق رفعت وزارة المالية كفاءة تحصيل الإيرادات العامة من خلال تطبيق منظومة التحصيل الإلكتروني لإيرادات الخدمات الحكومية والتي صدر بشأنها قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨، وتهدف إلى تفعيل عمليات التحصيل الإلكترونى لكافة المستحقات الضريبية والجمركية ومتحصلات الخدمات الحكومية وتيسيرها وإتاحتها بطرق متعددة من أهمها استخدام ماكينات نقاط البيع الحكومية منتشرة بمختلف الجهات التابعة للدولة على مستوى محافظات الجمهورية، والتي بلغ إجمالي عددها ١٧٦٨٥ ماكينة حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٠، كما تتيح المنظومة عملية التحصيل إلكترونياً كذلك من خلال مدفوعة المواطن بالبنوك المشتركة بالمنظومة ومكاتب الهيئة القومية للبريد وهى متاحة بالنسبة للمدفوعات التى تتجاوز قيمتها مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه للعملية الواحدة، بالإضافة إلى نظم التحصيل الإلكترونى للضرائب والجمارك، ومنصة مصر الرقمية لتقديم الخدمات الحكومية وسدادها بشكل إلكترونى.
- وقد بلغ إجمالي قيمة المتحصلات الإلكترونية من ضرائب وجمارك ومتحصلات الخدمات الحكومية من خلال قنوات مركز الدفع والتحصيل الإلكترونى بوزارة المالية نحو ٧٣٥ مليار جنيه خلال الفترة من بدء الإلزام بالمنظومة في ٢٠١٩/٥/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وبنسبة تزيد على ٧٧٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية وبمعدلات نمو متزايدة.

وبصدور اللائحة التنفيذية لقانون الدفع غير النقدى في سبتمبر ٢٠٢٠ والتي منحت الجهات فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها لمدة ستة أشهر، فسيبدأ بعدها تنفيذ القانون إلزامياً بضرورة إتاحة آليات الدفع الإلكترونى للمواطنين والالتزام بسداد المبالغ التي تزيد على ٥٠٠ جنيه بأى وسيلة من وسائل الدفع الإلكترونى.

- أعدت وزارة المالية استراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل خلال الثلاث سنوات السابقة بناءً على دراسة دقيقة للمصروفات والإيرادات الحكومية المتوقعة وحساب الفجوة بينهما

واتخاذ تدابير إضافية لإدارة السياسات الخاصة بالإيرادات، حيث عملت وزارة المالية على تنمية وتنويع الإيرادات عن طريق تغيير هيكل الموازنة العامة للدولة بزيادة نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة وذلك بالتوجيه ناحية تعظيم الإيرادات التي ترتبط بزيادة وتحسن النشاط الاقتصادى والخدمات المرتبطين به.

- نفذت وزارة المالية منظومة الشراء المركزى لجهات الدولة لترشيد الإنفاق والاستهلاك. كما أطلقت الوزارة حزمة العقود النموذجية الحكومية فى ضوء أحكام قانون التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، حيث بلغت ١٥ عقداً نموذجياً لمختلف أنماط التصرفات التي تبرمها جهات الدولة، وذلك بعد مراجعتها من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة، وموافقة مجلس الوزراء عليها واستصدار كتاب دوري من مجلس الوزراء للتأكيد على التزام الجهات بتلك العقود اعتباراً من أول يوليو ٢٠٢٠. وجارٍ إعداد منظومة لاستخدام نظم تأمين وطباعة تلك العقود بمعرفة المجمع الصناعي لإصدار الوثائق والمحررات المؤمنة وإعداد منظومة إلكترونية لإدارتها وتخزينها وتأمينها وتكويدها بعيداً عن التدخل البشرى في هذه المنظومة.
- ولقد كان للجانب التشريعى دورٌ كبير في معاونة وزارة المالية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تستهدفها في تحسين ورفع كفاءة السياسة المالية وأداء الموازنة العامة للدولة، ومن أهم التشريعات التي أعدتها وزارة المالية ووافق عليها مجلس النواب الموقر القانون رقم ١٧١ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية الذى يستهدف استكمال الأطر اللازمة لتطبيق منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني على كافة وحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والأجهزة المستقلة، واستكمال الأطر اللازمة لتطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية.
- وفى هذا الشأن فقد أعدت وزارة المالية مشروع قانون المالية العامة الجديد الذى يدمج بين قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣، وقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ويحل محل كلٍ منهما، ويراعى التطبيقات الحديثة لمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، ونظام معلومات الإدارة المالية الحكوميةالألكترونى، ويستهدف توحيد الأطر الموازنية والمحاسبية فيما يخص إعداد وتنفيذ وتسجيل الموازنة العامة للدولة لتحسين أسلوب إعداد الموازنة العامة ومراعاة التحول الإلكتروني في إعداد وتنفيذ الموازنة. وهذا المشروع

بقانون الآن أمام مجلسكم الموقر لمناقشته، ونأمل أن يخرج هذا المشروع إلى النور قريباً ليكون إضافة جديدة في دفع عملية الإصلاحات الهيكلية في السياسات المالية.

- التطوير المؤسسى لوزارة المالية

أوشكت وزارة المالية على الانتهاء من مشروع إعادة هيكلة قطاعات الوزارة لإحداث تغيير جذرى في علاقات وإجراءات العمل بين قطاعاتها لتحسين كفاءة وفَعَالية أعمالها، والإسراع بتحقيق التحول المنشود في السياسات المالية وآليات إدارة المالية العامة للدولة لتنفيذ المستهدفات القومية وفق التصنيف الوظيفي للأنشطة الحكومية، وتفعيلاً لقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ باستحداث تقسيمات تنظيمية جديدة بالجهاز الإدارى للدولة، حيث تم اتخاذ الخطوات التالية في هذا الإطار:

- استحداث قطاع (نظم معلومات المالية العامة) بديوان عام وزارة المالية في إطار التوجه إلى الاعتماد على التطبيقات التكنولوجية المتطورة في مجال إدارة المالية العامة وتحقيقاً لأهداف الشمول المالي، وليتولى هذا القطاع كل ما يتعلق بالتطبيقات التكنولوجية المرتبطة بالمهام الأساسية لوزارة المالية ومنها ما هو متعلق بالربط بين جميع أجهزة الحكومة العامة، وتنفيذ كافة وظائف إدارة المالية العامة من العمليات المالية والمحاسبية التي تتم في كافة مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة بداية من مرحلة التخطيط الاستراتيجي انتهاءً بمرحلة المحاسبة والإبلاغ.
- تم استحداث الإدارة المركزية للمراجعة الداخلية بمكتب وزير المالية، للمعاونة في تطبيق مبادئ الحوكمة المالية والرقابة الداخلية على النظم المالية الإلكترونية والأداء المالى، وتقييم المخاطر التي تواجه عمل الوزارة والمصالح التابعة لها ووضع الآليات والخطط والسياسات المناسبة لإدارة ودرء تلك المخاطر.
- تم إنشاء وحدة موازنة البرامج والأداء في إطار تحقيق التحول إلى التنمية المستدامة في جميع المجالات، وفى ضوء تبنى الحكومة تطبيق نظام متكامل لرفع كفاءة التخطيط ومتابعة التنفيذ لتحقيق الأهداف التي اشتملت عليها البرامج الرئيسية والفرعية للوزارات والمؤسسات الحكومية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ولمواكبة هذا التوجه

من خلال إعداد الموازنة العامة للدولة على نحو يعكس تحقيق هذه الغايات المنشودة، ولتيسير التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء.

- يتضمن الهيكل التنظيمى الجديد لوزارة المالية تحويل قطاعات وزارة المالية – وبصفة خاصة القطاعات المعنية بالموازنة والحسابات الختامية – إلي التقسيم الوظيفي بديلاً عن التقسيم الإداري، بما يحقق حسن تخصيص وإدارة وترشيد استخدام الموارد وبما يركز علي مهام وأنشطة تتعلق بمجالات اقتصادية معينة بدلاً من تركيزها علي وزارات وهيئات ومصالح ومؤسسات ووحدات وفقاً لتقسيمها الإداري. ويأتي هذا التحول متزامناً مع توجهات الدولة للانتقال إلى موازنة البرامج والأداء بديلاً عن موازنة البنود.
- تم دمج مصلحتى الخزانة العامة وسك العملة في مصلحة واحدة أطلق عليها مصلحة الخزانة العامة وسك العملة وتم إعتماد هيكلها الجديد وتنفيذه.
- وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون الذى أعدته وزارة المالية بشأن دمج ثلاث كيانات تابعة للوزارة هى: (جهاز تصفية الحراسات، والإدارة العامة للأموال المستردة بالهيئة العامة للخدمات الحكومية، والإدارة المركزية لموارد وتعويضات الإصلاح الزراعي بقطاع التمويل) في كيان واحد باسم (جهاز إدارة والتصرف في الأموال المستردة) وذلك لتقارب اختصاصات هذه الجهات الثلاثة، وبهدف تحسين الأداء والتكامل في المهام وهو ما يتفق مع توجه الدولة نحو رفع كفاءة الجهاز الحكومي. وفى انتظار مناقشة مشروع هذا القانون بمجلسكم الموقر خلال هذا الفصل التشريعى الجديد.

سابعاً: جهود فض التشابكات المالية بين وزارة المالية ومختلف جهات الدولة

- اتخذت وزارة المالية بالتعاون مع مجلس الوزراء خطوات غير مسبوقة لإيجادِ حلولٍ جذرية وحاسمة للتشابكات المالية المزمنة التي كانت قائمة بين الخزانة العامة ومختلف جهات الدولة، والتي كانت تتفاقم عاماً بعد عام.

- **ففي إطار إنهاء التشابكات المالية بين وزارات المالية، والبترول، والكهرباء، فقد تم خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتحت رعاية السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء توقيع بروتوكولات تعاون بين الأطراف المعنية لفض تلك التشابكات، ومن ذلك ما يلى:**
  - **تم توقيع بروتوكول فض التشابكات المالية بين الهيئة المصرية العامة للبترول، والشركة القابضة لكهرباء مصر للاتفاق على آلية سداد المديونيات المستحقة للهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها طرف الشركة القابضة لكهرباء مصر والشركات التابعة لها. وبموجب هذا البروتوكول تم فض التشابكات المالية القائمة بين وزارة المالية والشركة القابضة لكهرباء مصر حتى ٣٠ /٢٠١٩/٦ والتى تضمنت تسوية صافى مديونية مالية بمبلغ ٦٦ مليار جنيه.**
  - **كما تم توقيع بروتوكول فض التشابكات المالية بين الشركات القابضة التابعة لقطاع الأعمال العام، والشركات التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والهيئة المصرية العامة للبترول بشأن آلية سداد المديونيات المستحقة عن مسحوبات شركات قطاع الأعمال العام من الكهرباء.**
- **وفى سبيل إنهاء التشابكات المالية بين وزارتى المالية، والبترول والثروة المعدنية، فقد تم تسوية مبالغ بلغت ما يزيد عن ١١٥ مليار جنيه من المديونيات بين الطرفين، فى إطار إجراءات إعادة هيكلة دعم المواد البترولية.**
- **وفى إطار إنهاء التشابكات المالية بين وزارة المالية، وصندوقى التأمينات الاجتماعية، فقد تم إعادة تسوية معاش الأجر المتغير بإضافة نسبة ٨٠٪ من العلاوات الخاصة غير المنضمة للأجر الأساسي لأصحاب المعاشات المنتهية خدمتهم اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ وحتى ٣٠/ ٦/ ٢٠١٥، وبذات القواعد التي كان معمولاً بها حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠. وذلك بإصدار قانون بتحمل الخزانة العامة بتلك التكلفة والتي قدرت في السنة الأولى بنحو ٣٦ مليار جنيه، وحوالى ٨ مليارات جنيه سنوياً، وعليه تم البدء في صرف هذه المستحقات المالية على دفعات ربع سنوية في يوليو وأكتوبر ٢٠٢٠، وفى يناير وإبريل ٢٠٢١. وهذا كله لفض التشابكات المالية التي تُعد الأكبر في تاريخ مصر بين الخزانة العامة وصندوقى التأمينات الاجتماعية والمعاشات بإجمالى مبلغ ٤٥ تريليون جنيه على مدار خمسين عاماً، حيث بدأ السداد بقسط سنوي ١٦٠,٥ مليار جنيه في العام المالى**

٢٠١٩/٢٠٢٠ وتزيد بمعدل ٥,٩٪ سنوياً وتقوم الخزانة العامة هذا العام بسداد مبلغ ١٧٠ مليار جنيه وفى العام القادم مبلغ ١٨١ مليار جنيه وهكذا على النحو السابق بيانه.

- وبالنسبة للتشابكات المالية بين هيئة المجتمعات العمرانية، ووزارة المالية، وجهات الموازنة العامة للدولة، فقد تم فض هذه التشابكات بالمبالغ التى تم صرفها مباشرة من خلال هيئة المجتمعات العمرانية للصرف على المشروعات القومية من الفائض المقرر تحويله للخزانة العامة للدولة، ومن أهم تلك المشروعات: مشروعات تطوير العشوائيات والمناطق غير الآمنة، وتطوير سور مجرى العيون، وتطوير محور ترعة الطوارئ وترعة المحمودية، وتطوير ميدان التحرير، وبعض مشروعات المدن الجديدة.

ثامناً: جهود الإصلاح الهيكلى للسياسة الضريبية والجمركية

وضعت وزارة المالية خطة لإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية تشمل المصالح الإيرادية الثلاث (مصلحة الضرائب المصرية، ومصلحة الضرائب العقارية، ومصلحة الجمارك) من خلال عملية إعادة هندسة الإجراءات الضريبية والجمركية وميكنتها بالكامل، وإدخال بعض التشريعات الجديدة وتعديل القائم منها على نحو يواكب هذا التطوير، بالإضافة إلى تحديث ورفع كفاءة البنية الأساسية اللازمة له، وتأهيل الكوادر البشرية التى تتولى العمل فى ظل هذه المنظومة المطورة، وذلك بهدف تنمية الحصيلة الضريبية والجمركية بكافة أنواعها من خلال زيادة ورفع كفاءة آليات تحصيل موارد الدولة الضريبية والجمركية، وتوسيع القاعدة الضريبية، والوصول بمعدلات تحصيل الإيرادات الضريبة والجمركية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى المعدلات العالمية وخاصة في الاقتصادات المشابهة لمصر، وضبط أداء المنظومة الضريبية والجمركية وإحكام الرقابة عليها.

(١) في مجال الإصلاحات الهيكلية والتشريعية وتطوير البنية التحتية لضرائب الدخل والقيمة المضافة

- محور الإصلاحات الهيكلية
  - تضمنت الإصلاحات الهيكلية في المنظومة الضريبية إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة وميكنة كافة الإجراءات

الضريبية بما يقلل من التعامل المباشر بين المصلحة والممول ويحقق حوكمة المنظومة الضريبية من كافة جوانبها، وذلك من خلال العديد من مشروعات التطوير التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. وفى هذا الإطار فقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٥ على مقترح وزارة المالية بإنشاء شركة متخصصة لإدارة مشروعات التكنولوجيا الضريبية.

- ومن أهم مشروعات التكنولوجيا في المنظومة الضريبية مشروع ميكنة إجراءات العمل الضريبية الرئيسية الذى تم إطلاقه في ديسمبر ٢٠٢٠ والذى يهدف إلى بناء نظام رقمي يتيح رفع كفاءة الإدارة الضريبية وتقليل وكشف حالات الفساد والتهرب الضريبي وتحسين أداء العمليات الإجرائية في المصلحة وإتاحة الخدمات للمجتمع الضريبي من خلال نظام مميكن بدون الحاجة إلى تواجد الممولين فى مأموريات الضرائب وكذا إتاحة إمكانيات أفضل لمتابعه أداء العاملين والإدارة.
- أتاحت وزارة المالية التحصيل الإلكتروني للضرائب فى إطار منظومة التحصيل الإلكترونى الحكومية التى تم إطلاقها منذ عام ٢٠١٨.
- كما بدأ العمل بمشروع الإقرارات الضريبية الإلكترونية منذ عام ٢٠١٨، حيث تم إلزام المجتمع الضريبى به تدريجياً بدءاً بإلزام شركات الأموال بتقديم الإقرارات الإلكترونية في أكتوبر ٢٠١٨، ثم إلزام المسجلين بضريبة القيمة المضافة بتقديم الإقرارات إلكترونياً اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩، ثم إلزام شركات الأشخاص بالإقرارات الإلكترونية اعتباراً من يناير ٢٠٢٠، إلى أن تم إلزام الممولين من الأشخاص الطبيعيين بتقديم إقراراتهم الضريبية إلكترونياً اعتباراً من يناير ٢٠٢١.
- أطلقت وزارة المالية مشروع منظومة تحليل مخاطر الإقرارات وإدارة حالات المخاطر حيث بدأ العمل التجريبي به في عام ٢٠١٩، ثم تم العمل الفعلي بالمشروع في يناير ٢٠٢٠.
- ولتحقيق المزيد من الإحكام للمنظومة الضريبية تم تطبيق مشروع الفاتورة الإلكترونية بشكل تجريبي على عدد من الشركات اعتباراً من نهاية يونيو ٢٠٢٠، وتم الإلزام به في نوفمبر ٢٠٢٠.

- تم تصميم مشروع لمراقبة تحصيل الضريبة من خلال الإيصالات الإلكترونية الذى يجرى تنفيذه حالياً.
- كما تم ميكنة وتطوير دورة العمل بلجان الطعن الضريبي، بهدف إحكام السيطرة على مستحقات الدولة الضريبية وسرعة البت في ملفات الطعون الضريبية، حيث أسفر هذا الإجراء عن النتائج الآتية:

- بلغ الموقف النهائي الإجمالي لإنجازات لجان الطعن (ضريبة الدخل) خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠/١٠/٣١

بيان	عدد الملفات	تقديرات المأموريات	تقديرات اللجان
إجمالي ملفات تم جردها	٢٠٠,٧٥١ ملف	١,٣٨١,٠٠٠ مليار	
إجمالي ملفات منجزة	١٨٨,٧١٠ ملف	١,٣٠٢,١٣٧ مليار	٥٩٩,٣٤١ مليار
الرصيد	١٢,٠٤١ ملف	٧٨,٨٦٣ مليار	

- بلغ الموقف النهائي الإجمالي لإنجازات لجان الطعن (قيمة مضافة) خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى ٢٠٢٠/١٠/٣١

بيان	عدد الطعون	تقديرات المأموريات	تقديرات اللجان
إجمالي الطعون المتنازع عليها	١٩,٠٠٤ طعن	٣١,٠٤٠ مليار	
إجمالي الطعون المنجزة	٩,٧٩٧ طعن	١٦,٢٠٠ مليار	١١,٦٤٠ مليار
الرصيد في ٢٠٢٠/١٠/٣١	٩,٢٠٧ طعن	١٤,٨٤٣ مليار	

- بلغ الموقف النهائي الإجمالي لإنجازات لجان الطعن (ضريبة عقارية) منذ بداية عمل اللجان في عام ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠/١٠/٣١

مليون جنيه

بيان	عدد الطعون	تقديرات المأموريات		تقديرات اللجان	
		القيمة الإيجارية	ضريبة	القيمة الإيجارية	ضريبة
إجمالي رصيد الطعون في بداية عمل اللجان	٤٢٨٧٤٣	٣٤١٢٨	٢٢٠٠		
إجمالي الطعون المنجزة حتى نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٠	٤١٨١١٨	٣٠٩٧٧	١٩٢٨	٢٠٤٩٥	١٢٧٤
رصيد الطعون المتبقي	١٠٦٢٥	٣١٥٠	٢٧١		

- محور الإصلاح التشريعي

اشتمل الإصلاح الضريبى على جانبٍ ذى أهمية كبرى وهو الإصلاح التشريعى من خلال استحداث قوانين جديدة وتعديل بعض أحكام القوانين الضريبية القائمة بما يخدم عملية التطوير المنشودة، وكان من أهم هذه التشريعات فى هذا الإطار ما يلى:

- القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ بتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ فى

شأن إنهاء المنازعات الضريبية وتعديل بعض أحكامه والذى استهدف الحد من المنازعات الضريبية أمام المحاكم وسرعة البت فيها واستيداء مستحقات الخزانة العامة دون تأجيل. كما تم تجديد العمل بهذا القانون مرة أخرى بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ بهدف استمرار اللجان المشكلة وفقاً لأحكام القانون المذكور وتعديلاته فى نظر الطلبات التى لم يُفصل فيها، كما تتولى الفصل فى الطلبات الجديدة التى تقدم إليها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وتعديل المادة (١١٠) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بأن يتوقف حساب مقابل التأخير بعد مضي ثلاث سنوات من نهاية مهلة تقديم الإقرار وحتى تاريخ الفحص وإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة، وخصم ٣٠٪ من مقابل التأخير في حالة الاتفاق قبل صدور قرار لجنة الطعن، وذلك فى ضوء تزايد الطلبات الواردة من الممولين بشأن إنهاء النزاع مع المصلحة. وقد أسفرت إنجازات لجان إنهاء المنازعات الضريبية بدءاً من العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ حتى أكتوبر ٢٠٢٠ عن الآتى:

مليون جنيه

بيان	عدد الطلبات	الوعاء المتنازع عليه	الضريبة المتنازع عليها	الضريبة المتفق عليها
الضريبة على الدخل	١٩٦٢٧	١٧٧٣٥٧	٤٦٥٥٣	١٥٥٨٣
الضريبة على القيمة المضافة	٥٠١٨	٠٠	٢٥٦٢١	١٥٨٤٦
الضريبة على العقارية المبنية	٨٣٥٤	٤٦٤٠٠	٣٣١٣	١١٨٦
إجمالي إنجازات اللجان	٣٢٩٩٩	٢٢٣,٧٥٧	٧٥,٤٨٧	٣٢,٦١٥

- القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات والذى تم تجديد العمل به مرة أخرى بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ بهدف تحسين الأداء المالي والحرص على تحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة، وتشجيع الأشخاص الاعتباريين على سداد المديونيات المستحقة عليهم لوحدات الجهاز الاداري للدولة. ولتحقيق مزيد من الايجابيات للتخفيف من الأعباء عن الممولين والمكلفين والحد من النزاعات الضريبية، وللمبادرة بسداد أصل الدين الضريبي بما في ذلك رسم تنمية الموارد المالية للدولة مع تقرير حوافز بتخفيض مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية الناتجة عن عدم السداد في الميعاد.

- **القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وذلك فيما يتعلق بالمادتين رقمي (٥٨) و(١٤٨) بهدف المعالجة الضريبية لعوائد أذون وسندات الخزانة، نظرًا لما تلاحظ من قيام البنوك التي تكتتب في أذون وسندات الخزانة العامة بخصم الضريبة المحسوبة على عوائد الأذون والسندات من الضريبة المستحقة عليها من كافة مصادر إيراداتها من جميع أنشطتها الأخرى، الأمر الذي يترتب عليه أن يستغرق وعاء الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة كل الضريبة المستحقة على هذه المؤسسة في معظم الحالات.**
- **القانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٨، والقانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، بغرض تعديل أسعار الضريبة لشرائح الدخل المختلفة، إلى جانب منح خصم من الضريبة المستحقة لبعض تلك الشرائح لتخفيف الأعباء الضريبية على أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة واستحداث شرائح جديدة، مع زيادة حد الإعفاء الشخصى السنوي للممولين. وقد تطبيق هذين القانونين عن رفع حد الإعفاء الضريبى بالنسبة لضريبة المرتبات وما في حكمها من ٦٥٠٠ جنيه في عام ٢٠١٧ إلى ٢٤ ألف جنيه سنوياً في عام ٢٠٢٠ لكافة العاملين بأجر. وتعديل سعر الضريبة باستحداث شريحة ضريبية مخفضة بنسبة ٢,٥٪ لأصحاب الدخول الأقل من ٣٠ ألف جنيه سنوياً مع تخفيض جميع الشرائح التالية لفئات الدخل المنخفض ومتوسط الدخل، واستحداث شريحة جديدة للذين يزيد صافي دخولهم السنوية عن ٤٠٠ ألف جنيه.**
- **القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والذى استهدف تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تخفيف عبء الضريبة على هذا النشاط وتيسير طريقة حسابها وتحصيلها بالنسبة للممول والجهة المسئولة عن تسوية المعاملات والإدارة الضريبية، وإجراء إصلاحات ومراجعة لكافة نصوص ضريبة الدمغة بهدف تنمية الموارد وحل مشاكل التطبيق العملي.**
- **القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد، الذى استهدف تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة لممولى ضريبة الدخل وضريبة**

القيمة المضافة، ودعم الثقة بين الممول والمصلحة، وتوفير الآلية القانونية التي تساعد كلاً من الممول ومصلحة الضرائب المصرية على استيداء دين الضريبة بيُسر، وتتيح استخدام التقنيات الحديثة في التعامل بين الممول والمصلحة.

- كما أعدت وزارة المالية مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة بهدف تطوير نظام الضريبة على القيمة المُضافة لمواكبة التطورات التي طرأت على المعاملة الضريبية للتجارة الإلكترونية وذلك بالتنسيق مع منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بحيث تسمح بنفس المعاملة التي ستقوم معظم دول العالم بتطبيقها وفقاً لأحدث النظم العالمية فيما يتعلق بالأنشطة الرقمية، وكذا تيسير إجراءات التسجيل، وفض الاشتباك بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الجدول ومراعاة البعد الاجتماعى بالنسبة لبعض السلع والخدمات، ومعالجة كافة المشكلات التي أسفر عنها التطبيق العملى للضريبة على القيمة المضافة.

- <u>محور التطوير المؤسسى لمصلحة الضرائب المصرية ورفع كفاءة البنية التحتية</u>

- عملت وزارة المالية على إحداث تطوير مؤسسى في مصلحة الضرائب المصرية شمل تحديث الهيكل التنظيمى للمصلحة، وتم اعتماد هيكل تنظيمى جديد لمصلحة الضرائب المصرية (دمج مصلحتى الضرائب العامة وضرائب المبيعات في مصلحة واحدة هي مصلحة الضرائب المصرية وتم مراعاة دمج وظائف (الضرائب على الدخل، وضريبة القيمة المضافة) وبمراعاة أحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦. وتم تضمين الهيكل التنظيمى الجديد كافة الأنشطة المستحدثة والواردة بمواد القوانين الضريبية، حيث تم استحداث مركز كبار ممولى المهن الحرة ليكون أحد المراكز الضريبية المتخصصة بالمصلحة. كما تم إنشاء وحدة لتقييم المخاطر بالمصلحة تتولى تغذية المراكز الضريبية المتخصصة بالملفات ذات الأولوية المتوقع تحقيق حصيلة أعلى من خلال فحصها كما تم تطوير بيئة العمل، وإعادة تأهيل المقار الإدارية، ورفع كفاءة العنصر البشرى ورفع كفاءة الخدمات المؤداة.
- تم وضع خطة لتنفيذ مشروع المأمورية الشاملة وهى المقار الضريبية المدمجة التى تشمل مأموريات مشتركة للمصالح الإيرادية الثلاثة: الضرائب المصرية (دخل، وقيمة

مضافة)، والضرائب العقارية، والجمارك، وتوحيد نمط التصميم العام الخارجي للمقر. كما يجرى على التوازى تطوير المقار الضريبية على مستوى كافة محافظات الجمهورية فى إطار خطة التطوير.

- تم استصدار موافقة السيد رئيس الجمهورية على الإعلان عن شغل عدد ٢٠٠٠ وظيفة مأمور ضرائب من حديثى التخرج بتقديرات مرتفعة لسد العجز فى مأمورى الفحص والحصر الضريبى ولبث دماء جديدة فى المأموريات الضريبية على مستوى الجمهورية من الشباب المتميزين.
- يتم تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية التخصصية للعاملين بمصلحة الضرائب المصرية والتي تهدف إلى تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري من خلال التدريب على أحدث النظم الضريبية وكيفية التعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة، كما يتم تنظيم ندوات ودورات تدريبية لمكاتب المحاسبة والممولين لتدريبهم على تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً.
- فى إطار تحسين الخدمات المؤداة بمصلحة الضرائب المصرية فقد تم فى يوليو ٢٠١٩ إنشاء مركز اتصالات متكامل بالمصلحة يشمل خدمات تلقى الشكاوى، والاستفسارات، والطلبات من الممولين (دخل – قيمة مضافة) باستخدام عدة وسائل اتصال (الهاتف على الرقم المختصر (١٦٣٩٥) – الرسائل النصية – البريد الإلكترونى – مواقع التواصل الاجتماعى – المحادثات الإلكترونية). ويعمل المركز ٦ أيام في الأسبوع بواقع ١٦ ساعة يومياً من الساعة ٨ صباحاً حتي الساعة ١٢ ليلاً، ولقد ساهم هذا المركز في إنجاح موسم الإقرارات الضريبية السنوي المنتهى في ٣٠ إبريل ٢٠٢٠ خلال الظروف الاستثنائية لجائحة فيروس كورونا عن طريق تقليل احتياج الممولين إلي زيارة المأموريات لحل مشاكلهم والرد علي استفساراتهم الضريبية.

- **أثر الإصلاحات فى تطور أداء حصيلة ضرائب الدخل والقيمة المضافة**

كان لإصلاح السياسة والإدارة الضريبية أثرٌ ملحوظ في تحسن أداء حصيلة الإيرادات الضريبية (الضرائب العامة، والضرائب على القيمة المضافة) في ظل مشروعات الإصلاح

الهيكلى لمصلحة الضرائب المصرية، حيث زادت حصيلة الضرائب على الدخل بنسبة تفوق ٢٥٠٪ تقريباً من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما زادت حصيلة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٢٠٠٪ تقريباً خلال ذات الفترة.

الإجمالى زاد بنسبة ١٨٧,٤٪ والدخل زاد بنسبة ٢٠٥,٣٪ والقيمة المضافة ١٦٨,٤٪

مليار جنيه

بيـــــان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠ موازنة
الضـــرائب على الدخل	١٢٩,٨١٨	١٤٤,٧٤٣	١٦٦,٨٩٧	٢٠٧,٢٣٠	٢٥٠,٠٨٠	٣٩٦,٣٠٨	٤٦٠,٨٥٨
الضـــريبة على القيمة المضافة	١٢٢,٩٣٠	١٤٠,٥٢٥	٢٠٨,٦٢٤	٢٩٤,٢٥٧	٣٥٠,٥٧٦	٣٢٩,٩٧٨	٤٠١,١٢٠
الإجمالى	٢٥٢,٧٤٨	٢٨٥,٢٦٨	٣٧٥,٥٢١	٥٠١,٤٨٧	٦٠٠,٦٥٦	٧٢٦,٢٨٦	٨٦٢

(٢) في مجال إصلاحات منظومة الجمارك

- محور الإصلاحات الهيكلية

لم تكن مصلحة الجمارك بعيدة عن التطوير التكنولوجى والميكنة، حيث مضت وزارة المالية بقوة فى تنفيذ المشروع القومى لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الجمركية الذى يحظى بدعم كبير من القيادة السياسية، بما يُسهم فى تبسيط الإجراءات وتقليص زمن الإفراج الجمركى، وخفض تكلفة السلع والخدمات بالأسواق المحلية، على النحو الذى يُساعد فى تحسين تصنيف مصر فى ثلاثة مؤشرات دولية مهمة هي: (مؤشر التنافسية العالمية، وتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلى)، وقد تبنت وزارة المالية حزمة من المشروعات التكنولوجية التى تستهدف تطوير المنظومة الجمركية وإحكام الرقابة على المنافذ، والتى كان من أهمها:

- مشروع النافذة الواحدة القومية للتجارة الذى يشمل إنشاء وتجهيز المراكز اللوجستية فى المنافذ الجمركية بغرض تيسير الإجراءات الجمركية وميكنتها لسد ثغرات التهريب الجمركي وإحداث الربط الإلكتروني بين المنافذ، وتقديم حزمة من الخدمات المميزة تصب جميعها فى التيسير على المتعاملين مع الجمارك ممن يتمتعون بمزايا الفاعل الاقتصادى (القائمة البيضاء)، بحيث يستطيعون سرعة إنهاء الإجراءات اللازمة للإفراج عن شحناتهم فى أى ميناء دون الحاجة للانتقال إليه، وذلك من خلال استيفاء

المستندات والموافقات المطلوبة عنها بهذا المركز. وقد تم الوصول بمنظومة النافذة الواحدة إلى نسبة تغطية ٩٥٪ تقريبًا من إجمالي البضائع التي ترد إلى مصر حيث تم تشغيل المركز اللوجيستي بمطار القاهرة الجوى في مارس ٢٠١٩، والمركز اللوجيستى بميناء غرب بورسعيد في مايو ٢٠١٩، والمركز اللوجيستى بميناء شرق بورسعيد في يوليو ٢٠٢٠، وكما تم تشغيل المركز اللوجيستى بميناء العين السخنة في يونيو ٢٠٢٠، وتم ربطه مع ميناء الأدبية في سبتمبر ٢٠٢٠ ومع ميناء بورتوفيق في أكتوبر ٢٠٢٠ والمركز اللوجيستى بشارع فريد بمصر الجديدة (كبار العملاء) فى يوليو ٢٠٢٠، ومستهدف تشغيل المركز اللوجيستى في ميناء الدخيلة وبورتوفيق الشهر القادم، والمركز اللوجيستى بالإسكندرية فى نوفمبر ٢٠٢٠، والمركز اللوجيستى بدمياط فى ديسمبر ٢٠٢٠، وتمت تغطية كافة التطبيقات الجمركية في هذه الموانئ والمراكز بنسبة ١٠٠٪. . ومن المستهدف تشغيل المنظومة بكافة الموانئ والمناطق الحرة قبل نهاية يونيو ٢٠٢١.

- مشروع نظام المشغل الاقتصادى المعتمد، والذى يتضمن إصدار (قائمة بيضاء) تضم الشركات ذات السمعة الطيبة والصحيفة الخالية من المخالفات في التجارة الدولية بعد استيفاء موافقة الجهات الأمنية لتفعيل نظام الإفراج المسبق علي معظم الرسائل المستوردة، حيث تم تصنيف القائمة المعتمدة بالشركات التي بلغ عددها ١٨٩ شركة في مجالات الاستيراد، والتصدير، والتخليص الجمركي، ويجرى حالياً استكمال باقى الشركات.
- مشروع نظام التسجيل المسبق للمشحونات قبل الوصول، والذى يبدأ الإلزام به من يونيو ٢٠٢١، ونظام إدارة المخاطر، وتهدف هذه الأنظمة إلى الاستغناء عن المستندات الورقية تماماً بالاستفادة بآليات ربط منظومة النافذة الواحدة إلكترونياً مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية التي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونياً من المُصَدِّر والخط الملاحى مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير، كما توفر آليات الإنذار المبكر للإدارات الجمركية المعنية والقضاء على المهمل والرواكد بالموانئ وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.
- تم الإنتهاء من التخلص من جزء كبير من مخزونات المهمل والراكد والمواد الخطرة بالموانئ والوصول إلى نسب مرضية جداً للتخلص من كل تلك الأنواع من المهمل والراكد وحالياً

يتم التخلص من الباقى منها، وأيضاً السيارات المهملة في جميع موانئ مصر ويتم وضع نظام آلى للتخلص أولاً بأول من كل المهمل والراكد.

- محور الإصلاح التشريعي

تضمنت عملية الإصلاح الشامل لمصلحة الجمارك محور الإصلاح التشريعى من خلال استحداث قوانين جديدة وتعديل بعض أحكام القوانين القائمة بما يخدم عملية التطوير المنشودة، وكان من أهم التشريعات الجمركية ما يلى:

- القانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون الجمارك الجديد الذى تضمن معالجة سلبيات التشريع الحالي، والتوافق مع التزام مصر بالمواثيق الدولية، وتوحيد المفاهيم الجمركية في قانون واحد، وتبسيط الإجراءات الجمركية، واستحداث نظم جمركية جديدة، وتطوير أساليب العمل بمصلحة الجمارك، واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، وتغليظ العقوبات على جرائم التهريب الجمركي
- كما تم استصدار قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨، ورقم ٥٤٩ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض فئات التعريفة الجمركية المفروضة على بعض السلع الواردة من الخارج على نحو يراعى تشجيع الاستثمار والصناعة المحلية والحفاظ على البيئة من خلال إعدادها وفق آخر إصدارات منظمة الجمارك العالمية للتوافق مع التزامات مصر في إطار المنظمة، وبث رسالة استقرار للاقتصاد المصرى، فضلاً عن إزالة التشوهات الجمركية وحل المشاكل التى أسفر عنها التطبيق.

- محور التطوير المؤسسى لمصلحة الجمارك ورفع كفاءة البنية التحتية

- تم تنفيذ مشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية والربط الشبكي لأجهزة المسح بالأشعة للحد من حالات التهريب الجمركي، وإحكام الرقابة على العمليات الجمركية بالموانئ المصرية. وقد قطعت وزارة المالية شوطاً كبيراً في مراحل تنفيذ هذا المشروع حيث تم توريد عدد ٨٧ جهاز فحص متنوع للأفراد والأمتعة والبضائع، وأجهزة كشف عن المتفجرات والمخدرات، وجميعها تم توزيعها على المنافذ

الجمركية على مستوى الجمهورية وتشغيلها. كما تم تقدير الاحتياجات المستقبلية من هذه الأجهزة بعدد ٩٩ جهازاً تم التعاقد على توريدها خلال الفترة القادمة.

- كما تم تركيب كاميرات مراقبة، وأجهزة تتبع إلكتروني، وأقفال إلكترونية ذكية لحاويات البضائع المنقولة بنظام الترانزيت لإحكام الرقابة ومحاصرة عمليات التهريب الجمركى.
- تم إنشاء وتفعيل تقسيمات تنظيمية جديدة فى إطار الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك بما يتوافق ومتطلبات مشروعات الميكنة التى يجرى تنفيذها بالمصلحة، حيث تم استحداث إدارات متخصصة للتحليل والاستهداف والمخاطر والاستخبارات وغسل الأموال وحماية حقوق الملكية الفكرية بمصلحة الجمارك لتنفيذ أهداف الخطة الإصلاحية للمنظومة الجمركية.
- تم استصدار موافقة السيد رئيس الجمهورية على الإعلان عن حاجة المصلحة إلى تعيين دفعة جديدة عددها ١٠٠٠ من مأمورى الجمارك من حديثى التخرج بتقديرات مرتفعة لسد العجز فى المنافذ الجمركية على مستوى الجمهورية من الكفاءات الشابة.

- أثر الإصلاحات فى تطور أداء حصيلة ضرائب الدخل والقيمة المضافة

حققت حصيلة الإيرادات الجمركية زيادة مُطَّرِدة خلال الأعوام الستة الأخيرة تزامنًا مع الإجراءات الإصلاحية فى المنظومة الجمركية، حيث زادت الحصيلة الجمركية بنسبة تقترب من ١٠٠٪ من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١.

مليار جنيه

بيـــــان	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧	/٢٠١٧ ٢٠١٨	/٢٠١٨ ٢٠١٩	/٢٠١٩ ٢٠٢٠	/٢٠٢٠ ٢٠٢١ موازنة
الضرائب الجمركية	٢١,٨٦٧	٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٧,٩٠٨	٤٢,٠٢٠	٣٢,٥٧٢	٤٤,٥٠٤

مع الأخذ في الإعتبار أن الحصيلة الجمركية قد تأثرت بشدة نتيجة دخول إتفاقيات الشراكة الأوروبية زيرو جمارك والإعفاءات الجمركية للإتفاقيات مع تركيا وإتفاقية أغادير وهم أيضاً زيرو جمارك حين التنفيذ.

(٣) في مجال إصلاحات منظومة الضرائب العقارية

- محور الإصلاحات الهيكلية

نقترح الآن بعملية تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث تم تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا وميكنة العمل بمصلحة الضرائب العقارية بهدف إحكام الرقابة على منظومة

الضرائب العقارية، وتيسير الإجراءات، وزيادة كفاءة وفَعَالية عملية حصر الثروة العقارية وتحصيل الضريبة، ومن أهم هذه المشروعات ما يلى:

- **مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية والتحول الرقمي لكافة دورات العمل بمأموريات الضرائب العقارية بداية من مرحلة الحصر والتقدير وانتهاءً بمرحلة تحصيل الضريبة مع تحسين وتيسير كافة الخدمات المقدمة للجمهور وتقديم وإتاحة تلك الخدمات على شبكة الإنترنت لتقليل تكدس المواطنين بمقار المأموريات لاسيما في فترات السداد وتقديم الإقرارات الضريبية.**
- **مشروع الحصر المميكن للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية على هذه القاعدة، وتصميم الكشف الرسمي المميكن والإخطارات الضريبية المميكنة، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم.**
- **مشروع رقمنة وثائق دار المحفوظات العمومية بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية بإجمالى عدد ٥ مليون وثيقة.**

- **محور الإصلاح التشريعى**

تم إدخال تعديلات على القوانين القائمة التى تحكم منظومة الضرائب العقارية بما يخدم عملية التطوير المنشودة، وكان من أهم هذه التشريعات ما يلى:

- **القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ بإصدار قانون الضريبة على العقارات المبنية، والذى استهدف مد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ للتخفيف عن كاهل الممولين بعدم زيادة الضريبة.**
- **القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨، والذى استهدف تشجيع الصناعة والاستثمار من خلال إعفاء العقارات المستخدمة فعلياً في الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يحددها مجلس الوزراء من الضريبة على العقارات المبينة، على أن يتضمن القرار نسبة الإعفاء ومدته بالنسبة لكل نشاط إنتاجى أو خدمى.**

- القانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن مد مدة إيقاف العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان لمدة عامين إضافيين حتى ٢٠٢٢ بعد المد الأول لثلاث سنوات الذى انتهى فى عام ٢٠٢٠.

- محور التطوير المؤسسى لمصلحة الضرائب العقارية ورفع كفاءة البنية التحتية

- تم إعداد مشروع الهيكل التنظيمي المقترح للتطوير المؤسسي الشامل لمصلحة الضرائب العقارية وجارٍ مناقشته مع اللجنة العليا للتطوير المؤسسى والتنظيمى بوزارة المالية.
- كما يجرى تطوير بيئة العمل وإعادة تأهيل المقار الإدارية التابعة لمصلحة الضرائب العقارية وقد تم الانتهاء من رفع كفاءة وصيانة عدد (٣١١) مقراً لمأموريات الضرائب العقارية بالمحافظات خلال العاميين الماضيين.
- تم البدء في تنفيذ مشروع المأمورية الشاملة وهي المقار الضريبية المدمجة التى تشمل مأموريات مشتركة للمصالح الإيرادية الثلاثة: الضرائب المصرية، والضرائب العقارية، والجمارك، وتوحيد نمط التصميم العام الخارجي للمقر.
- يتم تنفيذ مشروع طموح لرفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية لمقار الضرائب العقارية من خلال تطوير مأموريات ومناطق الضرائب العقارية في جميع محافظات الجمهورية وتزويدها بالنظم التكنولوجية الحديثة، لتهيئة البيئة الملائمة للعمل بكفاءة وفَعَالية وتحسين مستوي التشغيل والمعالجة الإلكترونية للإقرارات والبيانات بما يسهم في القضاء على البيروقراطية ويضمن تحسين مستوي الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة بيسر وسرعة وفَعَالية تقضي على النظم التقليدية. ومن خلال المشروع يتم ربط المأموريات آلياً بشبكة داخلية؛ بما يُمَّكن المواطنين من سرعة سداد الضرائب المستحقة على وحداتهم وفقًا للقانون من أى مقر ضريبى، مع توفير إمكانية سداد الضريبة العقارية من مقر المصلحة الرئيسى بلاظوغلى بالقاهرة، وثلاثة منافذ بشرم الشيخ ورأس سدر بمحافظة جنوب سيناء، ومنفذين فى محافظة مطروح، ومنفذين بالعين السخنة بمحافظة السويس، ومنفذ ببرج العرب بمحافظة الإسكندرية.
- تم تنفيذ برامج تدريبية على استخدام التكنولوجيا الحديثة في منظومة الضرائب العقارية لرفع الكفاءة المهنية للعاملين بالمصلحة، وبرامج تدريبية تستهدف تنمية القدرات والمهارات الفنية والشخصية للعاملين بما يمكنهم من الاضطلاع بواجباتهم الوظيفية

بفكر جديد يتحرر من القيود النمطية ويفتح آفاقاً جديدة للتطوير الإداري الشامل والتعامل مع الممولين بحرفية ومهنية وحيادية، بالإضافة إلى برامج تدريبية تتعلق بأحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية.

- **أثر الإصلاحات فى تطور أداء حصيلة ضرائب الدخل والقيمة المضافة**

حققت حصيلة إيرادات الضرائب العقارية تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة نتيجة لإصلاح منظومة الضرائب العقارية، حيث زادت حصيلة الضرائب العقارية بنسبة نمو تزيد عن ٥٠٠٪ من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩. إلا أن هذه النسبة قد انخفضت في العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ نظراً لعدة عوامل منها وقف العمل بقانون ضريبة الأطيان الزراعية بموجب القانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١٧ لمدة ٣ سنوات، ثم تم تجديد مدة الوقف لعامين إضافيين بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٢٠، ومد آجال سداد كل أو جزء من الضريبة العقارية المستحقة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات فيروس كورونا المستجد التى يحددها مجلس الوزراء وذلك لمدة ثلاثة أشهر بدون فوائد قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة، كما تأثرت ضريبة الملاهى بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وقرارات مجلس الوزراء بالوقف التام لنشاط الحفلات ونسبة ٥٠٪ لنشاط السينما والمسرح والملاهى.

مليون جنيه

بيـــــان	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٥/ ٢٠١٦	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨	٢٠١٨/ ٢٠١٩	٢٠١٩/ ٢٠٢٠	٢٠٢٠/ ٢٠٢١ موازنة
الضرائب العقارية	٩٣٩,٦	١٦٣٤,٤	٢٦٣٧,١	٣٦٧٧,١	٥٣٦٧,٣	٣٦٩٤,١	٤٣٢٠,٠

السيد المستشار رئيس المجلس الموقر

السيدات والسادة النواب الأفاضل

إن جهودَ وزارة المالية في سبيلِ التطويرِ المستمر والإصلاحِ الدءوبِ للسياسات المالية والاقتصادية بوجه عام لن تتوقف، فقد وضعت وزارة المالية رؤيتها المستقبلية للأعوام المالية الثلاثة القادمة (من ٢٠٢١/٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، وذلك من عدة منطلقات أهمُها رؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠، وبرنامج الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية للاقتصاد المصرى الذى تتبناه الحكومة المصرية والذى يمثل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى،

وهو برنامج وطني نابع من داخل مؤسسات الدولة المصرية العامة والخاصة والمجتمع المدني، ويعتمد على اتباع إطار النهج التشاركي الذي تتبناه الدولة المصرية في الوقت الراهن، مع استهداف القطاعات الحقيقية للإقتصاد المصرى للمرة الأولى بإصلاحات هيكلية جادة وهادفة.

وتسعى وزارة المالية في رؤيتها المستقبلية إلى الحفاظ على مكتسبات المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة جوانب الضعف الاقتصادية، وتشجيع النمو الاحتوائي، وخلق فرص عمل جديدة عن طريق تنويع وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، وتوطين الصناعة المحلية وتنافسية التصدير، ورفع قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري من اقتصاد شبه ريعي إلى اقتصادي إنتاجي يقوم على المعرفة ويتكامل ويتنافس مع الاقتصاد العالمي، مما يدعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن والمستدام.

من أجل ذلك وضعت وزارة المالية مستهدفاتِ رؤيتِها المستقبلية على المدى المتوسط، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- على الرغم من التداعيات الاقتصادية السلبية سواءً المحلية أو العالمية المصاحبة لجائحة فيروس كورونا المستجد، إلا أن التقديرات الحالية المبنية على الأداء الفعلي للفترة (يوليو – ديسمبر) من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ تشير إلى توقع تحقيق فائض أولي يصل إلى نحو ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الموازنة العامة لعجز كلي يصل إلى نحو ٧,٨ % من الناتج المحلى ومستوى دين في حدود ٨٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- وتستهدف وزارة المالية على المدى المتوسط تحسين المؤشرات بشكل تدريجي بحيث يتقلص العجز الكلي للموازنة على مدار السنوات القادمة ليصل إلى نحو ٦,٥٪ خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢، وإلى نحو ٥,٣٪ خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ثم إلى نحو ٤,٦٪ خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- وبالنسبة للفائض الأولي فتستهدف وزارة المالية على المدى المتوسط إعادة الفائض الأولى لمساره كما كان قبل الجائحة ليحقق نسبة مستدامة من الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى نحو ٢٪، وهو ما يصب مباشرة في تخفيض الأعباء المتعلقة بالدين وخدمته.

- **وبالنسبة للدين العام خلال السنوات القادمة فمن المستهدف النزول بمعدلاته ليحقق ٨٧٪ خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢، و٨٤٪ خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ثم ٧٩٪ خلال العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤.**
- **ولتحقيق تلك المستهدفات الكلية، فقد قامت وزارة المالية في ديسمبر ٢٠٢٠ بنشر استراتيجية الدين متوسطة المدى والتي ترسم خارطة الطريق المستقبلية وتوضح المنهجية التي تتبعها وزارة المالية لتحسين إدارة الدين العام، وخفض نسبته للناتج المحلى، وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل، وذلك من خلال خفض أعباء الدين وإطالة متوسط عمره، وتطوير سوق الأوراق المالية الحكومية لتوسيع قاعدة المستثمرين بما يضمن توفير التمويل اللازم للموازنة في الوقت المناسب.**
- **كما قامت وزارة المالية بصياغة استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى لضمان اتساق واستدامة جهود تطوير منظومة الإيرادات العامة، ولضمان القدرة على تحقيق مستهدفات إيرادات الموازنة العامة على المدى المتوسط بما يُسهم في توفير التمويل المطلوب لتلبية كافة احتياجات أجهزة الموازنة على جانب الإنفاق. وتتضمن استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى إصلاحاتٍ وإجراءاتٍ إداريةً ومؤسسيةً تضمن تحقيق المستهدفات المالية والضريبية مع مراعاة الاعتبارات التوزيعية المرتبطة بالعدالة الاقتصادية وخلق الحوافز المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.**
- **ومن ناحية أخرى تعمل وزارة المالية على إعادة هيكلة المصروفات بما يواكب التطورات والاحتياجات المُلِحة المتعلقة بالأزمات مع الأخذ في الحسبان خُطط والتزامات الدولة المستقبلية.**
- **كما تستهدف وزارة المالية الحفاظ على ما تحقق من نجاحات فى خفض فاتورة دعم الطاقة وتوجيه الوفر المحقق للأوجه ذات الأولوية وخاصة تلك المتعلقة بتحسين أحوال المواطنين من زيادة في المرتبات والمعاشات وبرامج التنمية البشرية والتنمية الريفية من خلال إمتداد نظام التأمين الصحى الشامل والعمل على توفير التمويل اللازم له، وأيضاً لإستكمال منظومة تطوير التعليم وعلى الرغم من متطلبات الإنفاق الإضافية الاستثنائية والمتعلقة بالتعامل مع جائحة فيروس كورونا فإن وزارة المالية تستهدف زيادة المخصصات الموجهة للإنفاق الاجتماعي مثل برنامجي تكافل وكرامة، وبرامج التنمية البشرية (الصحة والتعليم)، وكذلك مبادرات دفع النشاط الاقتصادى خاصةً مساندة قطاع الصناعة والأنشطة التصديرية.**

- كما تسعى وزارة المالية إلى الحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الحكومة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا، وذلك من خلال الحفاظ على مسارات العجز الكلى والدين دون انحراف أو تدهور، والمساهمة فى برنامج الحكومة للإصلاح الهيكلي الشامل والذى يتضمن كافة قطاعات الدولة. وفي هذا الصدد تستهدف وزارة المالية مواصلة الإجراءات والتدابير الإصلاحية التي بدأتها في المنظومة الضريبية برفع كفاءة الإدارة الضريبية والحوكمة وميكنة المنظومة ومحاربة الاقتصاد الغير رسمي والتهرب الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة تحصيل الضرائب بما يمكن الدولة من زيادة الحصيلة الضريبية دون زيادة أسعار الضرائب والمنظومة الجمركية من خلال تيسير وتسهيل إجراءات التخليص الجمركي، وسداد المستحقات الجمركية، وتطبيق نظام الإفراج بالمسار الأخضر، إلى جانب إعادة هيكلة مصلحة الجمارك إدارياً بما يضمن تسهيل وتطوير حركة التجارة وإزالة القيود، وبما يخفض من الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بالتخليص الجمركى.
- كما تعمل وزارة المالية بالتعاون مع كافة الأجهزة المعنية على دعم تمكين المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب تعزيز الشمول المالي والدفع غير النقدي، وهو ما يضمن التوزيع العادل للثروات كأحد مرتكزات التنمية المستدامة. كما تعطى وزارة المالية أولوية قصوى لجهود التنمية المستدامة وخاصةً التعافى الأخضر ودفع جهود التنمية الخضراء من خلال طرح السندات الخضراء، وإقرار رسوم خضراء تُستخدم حصيلتُها في تمويل جهود والتزامات الحكومة المصرية فيما يخص التنمية المستدامة.

السيد المستشار رئيس المجلس الموقر
السيدات والسادة النواب الأفاضل

في ختام كلمتى أَوَدُّ أن أتوجه لحضراتكم جميعاً بخالص الشكر والتقدير على إتاحة هذه الفرصة لتوضيح جهود وزارة المالية في صياغة وإدارة السياسة المالية للدولة، وفى إحداث الإصلاح المالى والاقتصادي المنشود. وأؤكد على أن هذا الإصلاح الذى ننشده جميعاً إنما يتحقق من ثمرة الجهود المخلصة والتعاون البناء والدعم الذى يقدمه مجلس النواب الموقر بوصفه السلطة التشريعية إلى الحكومة والوزارات المعنية فى السلطة التنفيذية.

ولا يفوتني أن أسجل أمام مجلسكم الموقر تحية تقدير واحترام لزملائي السادة الوزراء في الحكومة الذين تحملوا المسئولية مع وزارة المالية في تقاسم أعباء مواجهة تبعات جائحة فيروس كورونا، وعَمِلُوا باحترافٍ كفريقٍ واحد لتحقيق الأهداف المشتركة للحكومة المصرية لعبور الأزمة بنجاح.

كما أود أن أتقدم كذلك بخالص الشكر والتقدير من هذا المنبر العريق لزملائى النواب والمساعدين والمستشارين ورؤساء القطاعات والعاملين بوزارة المالية ومصالحها والجهات التابعة لها بكافة المصالح الضريبية والجمركية والخدمات الحكومية الخزانة وسك العملة جهاز تصفية الحراسات، على ما بذلوه من جهود مخلصة كان لها بالغ الأثر في الوصول إلى ما حققناه من نتائج طيبة خلال الفترة الماضية.

وإننا نتطلع إلى مواصلة مسيرة التعاون مع مجلسكم الموقر خلال هذا الفصل التشريعى الجديد الذى أرجو لكم فيه كل التوفيق والسداد لتحقيق صالح الوطن والمواطنين بإذن الله.

وإنه ليسعدنى أن أتلقى أية تعليقات أو استفسارات من جانب السادة النواب أعضاء المجلس الموقر.

وفقكم الله إلى ما فيه خير بلادنا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.